دائـــرة الـقـضـــــاء
JUDICIAL DEPARTMENT

قصص وعبر

من واقع محاكم دائرة القضاء في أبوظبي

دائـــرة الـقـضـــــاء
JUDICIAL DEPARTMENT

قصص وعبر

من واقع محاكم دائرة القضاء في أبوظبي

المحتويات

أراد التأكد من إخلاص زوجته.. فاصطادها عبر مواقع التواصل الاجتماعي! ٦

اعترف بالجريمة.. والمحكمة وجدته بريئاً! ٨

انتهى الحلم.. طفل بجانب جثة والدته ! ١٠

جرعة تخدير زائدة.. تحول جسد طفل إلى جثة تتنفس ١٢

سجن ابنه المعاق .. فأمرت المحكمة بحبسه عامين ١٤

صحبة الخمر والقمار.. تنتهي بجريمة ١٦

صدفة توصل.. شاباً إلى السجن! ١٨

عندما تنتهك براءة طفل.. من يكون الجاني الحقيقي؟ ٢٠

فقدان آداب التخاصم.. ونسيان الفضل بين الأزواج ٢٢

قتل عمته وزوجها حرقاً .. بعد أن قدما له العمل والمأوى! ٢٤

الشهامة.. طريق إلى السجن في بعض الأحيان! ٢٦

لم تتجاوز ١٩ عاماً.. ومطلقة من أول في ٨٠ والثاني ٧٥ ! ٢٨

الزوج العقيم.. يضرب زوجته الثالثة حتى الموت ٣٠

تزوج بخادمته بعد أن حملت منه بستة أشهر.. ومات قبل أن تلد طفلته بأيام! ٣٢

رزق به والداه بعد ٧ سنوات من الحرمان.. وأصيب بالشلل الدماغي في ربيعه الأول ٣٤

عندما ينخر رفاق السوء.. بنياننا الأغلى ٣٦

محاكمة لص قضم جزء من وجه ضحيته.. لأنها كشفت عن وجهه! ٣٨

انتزعوا منها رضيعها بالخديعة.. فأصبح قلبها فارغاً ٤٠

شهادة حق تنير بصيرة القاضي.. فينتصر لفتاة مستضعفة! ٤٢

محتال يستولي على أموال آخرين بعمليات احتيال مزدوجة الأطراف! ٤٣

جبروت امرأة ٤٤

حلم الرشاقة دمر صحتها ومستقبلها الوظيفي فتخلى عنها خطيبها! ٤٥

شاب يقع في شباك محتالة اصطادته بأنوثتها وطمعه على شبكة الانترنت ٤٦

لكلٍّ قصّته... ولكلٍّ أسلوبه في سرد قصّته.

لـم يكـن تراثنـا الاّ انعكاس لمـا تناقلته الألسـن من الروايـات، ولما توارثتـه الأجيال من حكاياتٍ تقصّ علينا معاني الخير والشر، الحق والباطل، نبل الروح ونزواتها.

انّنـا، في دائرة القضـاء، مخلصون لهذا التـراث، نروي قصص المحاكم وقـرارات القضاة، حكاياتٍ وعبر علّها تصبح عظات تنهو عن الرذيلة وتبشّر بالفضيلة.

انّـه العـدد الأوّل مـن «قصـص وعبـر مـن واقـع محاكـم دائـرة القضـاء فـي أبوظبي» حوّلنا فيه أهمّ أحكام قضاتنا إلى قصص نرويها للقارئ فنزيده معرفةً وعلماً وخلقاً.

أراد التأكد من إخلاص زوجته..

فاصطادها عبر مواقع التواصل الاجتماعي!

حقوق الصورة محفوظة لصحيفة البيان

لم تكن شهادته هي أهم مميزاته التي أعطته فرصة التعاقد مع واحدة من أهم الشركات في أبوظبي، بل أن شبابه المشتعل حماساً وطموحاً كان الحافز الأهم لإدارة شركته لتختاره وتتعاقد معه رغم صغر سنه وخبرته القليلة، ولم يخيب ظنهم فقد حرق أيام غربته على مذبح التميز والنجاح لنفسه ولإدارة عمله، وكان ينتقل من مكانة إلى ما تليها علواً مرة بعد مرة دون أن ينتبه إلى أن أيام عمره تتسرب من يديه، ولولا إلحاح والدته على تزويجه لربما كان فاته التفكير في الأمر، ولأمضى عمره وحيداً.

وها هو في موطنه ينتقل مع والدته من منزل إلى آخر ليختار شريكة لحياته اشترط فيها أن تماثل نجاحه تألقاً، كان يريدها كما كل شيء في حياته كاملة، فما كان يرضى في أي شيء ما هو أقل من الكمال. وبعد بحث وطول تمنع وجدها، كانت جميلة، بل أكثر من فاتنة، وكانت ابنة أسرة راقية ومتعلمة، وعندما سأل عنها امتدح الجميع أدبها وأخلاقها، فطلبها للزواج، وكان من الصعب عليها أن ترفضه بمركزه وكونه مغترباً وناجحاً، فوافقت وحضرت معه إلى أبوظبي.

لم يغير الزواج من حياته كثيراً، فمازال يقضي معظم ساعات يومه في العمل، بل أن عمله تطور وأصبح عليه أن يسافر خارج الدولة بعد أن استحدثت شركته فروعاً خارجية ووضعت على عاتقه متابعتها. تاركاً زوجته التي انتزعها من أسرتها ومجتمعها وحدها في المنزل، دون أن يفكر أنها لا تعرف في هذا البلد سواه وأنه كل أسرتها وأصدقائها. فلم تجد أمامها سوى الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي لتضيع وقتها في الحديث مع أشخاص لا تعرفهم.

ما ذكرته سابقاً لم يكن محاولة لتبرير ما فعلته هذه السيدة لاحقاً، ولكنه محاولة لوضع الأمور في نصابها الواقعي.

سنوات قليلة مرت على هذا الزواج، قبل أن يبدأ الزوج يسمع أقاويل عن زوجته، فها هو أحد أصدقائه يتصل به خلال إحدى سفرياته ويخبره أنه رآها منذ دقائق في دبي، ولكنه عندما اتصل بها أخبرته أنها تركض على كورنيش أبوظبي، وآخر رآها تسهر في أحد الفنادق مع مجموعة من الرجال والسيدات، رغم أنها لم تذكر له أي شيء عن هذه السهرة، كلام كثير أشعل الشكوك بين أضلعه وكان عليه أن يتأكد. وهداه عقله إلى وسيلة جهنمية يتأكد من خلالها من أخلاق زوجته، فقام بعمل حساب على أحد مواقع التواصل الاجتماعي باسم وصفة وهميين، ودخل منه إلى حساب زوجته للتقرب منها واصطيادها.

لم يبذل جهداً كبيراً للإيقاع بها بالكلام المعسول الذي حرمها منه في حياتهما الزوجية الواقعية، فسلمت له قلبها وجارته في كلامه واهتمامه، رغم أن ذلك كان جارحاً له، ولكنه لم يفكر بأن ذلك يعبر عن مدى عطشها للحب والاهتمام، فقرر أن يتابع تمثيليته، وأرسل لها صور أحد معارفه على أنها صورته وطلب منها أن ترسل له صورها، ففعلت، بل أنها استجابت له عندما طلب منها صوراً ذات طبيعة إباحية تبين فيها مفاتنها.

كان يحدثها على أنه رجل غريب وهو جالس في المنزل نفسه، وكل منهما جالس في ركن ويتحدث عبر الإنترنت، فيحدثها ثم يسترق النظر إلى ملامحها وهي تقرأ ما يكتبه. إلى أن جاء يوم أراد فيه معرفة إلى أي حد ممكن أن تصل في خيانتها له، فطلب منها لقاءه، وكم كان قاتلاً ردها بالموافقة، بل طلبت منه الانتظار إلى يوم قريب سيسافر فيه زوجها كما اعتاد كل شهر ليأتيها إلى منزل الزوجية ويلتقيان بعيداً عن الأعين كما عبرت.

في تلك اللحظة فقد أعصابه وعقله وصار يصرخ بأعلى صوته، في البداية لم تدرك سبب غضبه المفاجئ وقد كان منذ لحظة هادئاً أمام جهاز حاسوبه، وعندما فهمت ما حدث وكان يحدث، صمتت لحظة قبل أن تطلب الطلاق، لم تصرخ ولم تنكر ما اتهمها به، فقط قالت له «هذه هي أنا وإن كان ذلك لا يناسبك فطلقني»، ثم غادرت إلى إحدى غرف المنزل وأغلقت عليها الباب بالمفتاح.

لم يكن الطلاق يشفي غليله، فتوجه إلى النيابة العامة ليدعي عليها بتهمة الزنا، ولكن لم يكن لديه ما يثبت به ذلك، ومراسلاته الإلكترونية معها لا تثبت وفق القانون تهمة الزنا أو الخيانة الزوجية، وليس هناك أي إجراء قانوني يمكن أن يتخذه ضدها. فكان أن قام بتطليقها وترك طفلته الوحيدة بحضانتها لأن المراسلات الإلكترونية التي قدمها لم تكن قانوناً تثبت أنها غير أمينة على رعاية طفلتها.

اعترف بالجريمة ..
والمحكمة وجدته بريئاً!

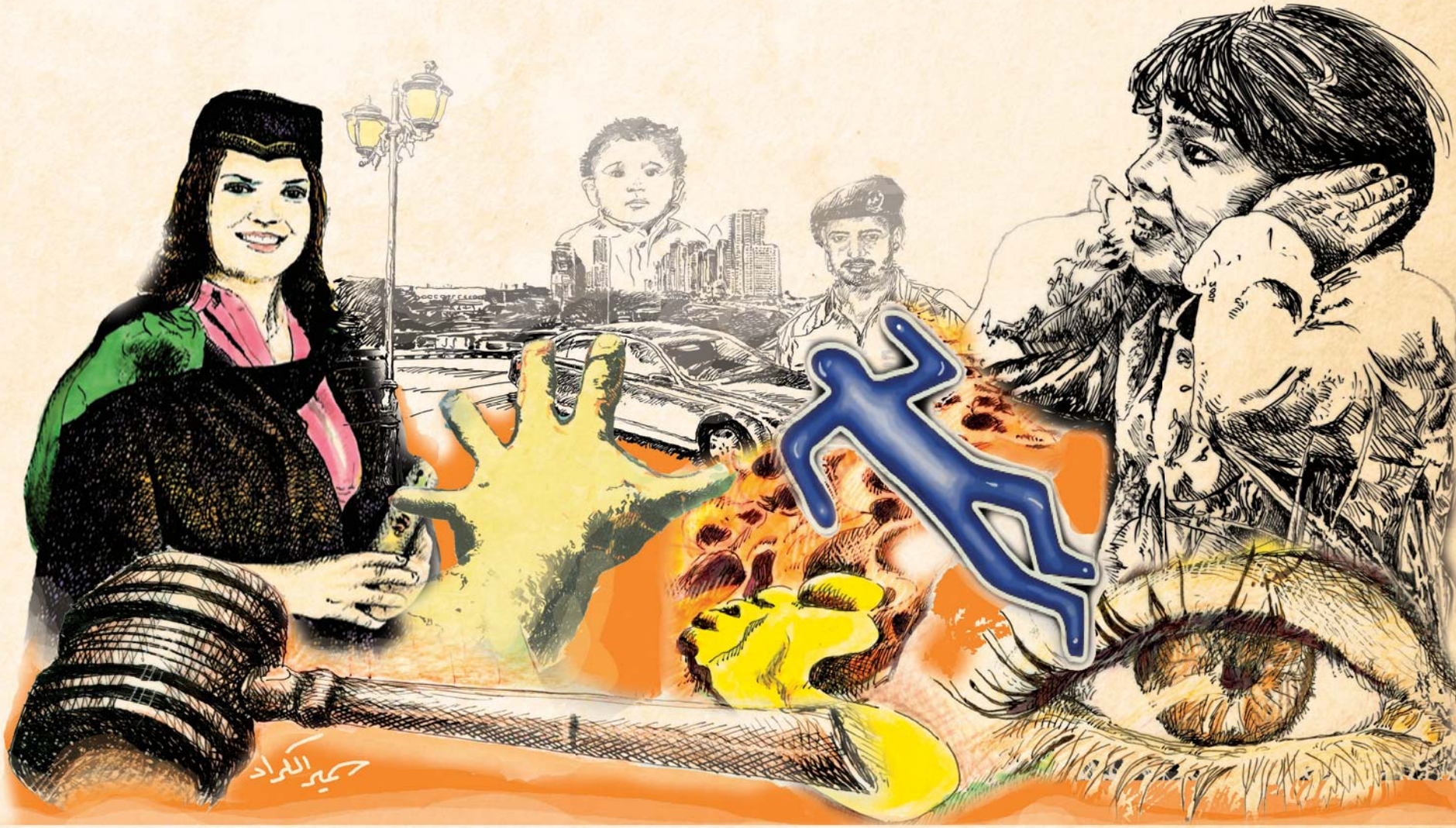

البيان حقوق الصورة محفوظة لصحيفة

كانت المحامية قد أغلقت ملف القضية التي عرضت عليها بعد أن قررت رفضها، ولماذا تقبل قضية الخسارة فيها مضمونة، فالمتهم اعترف بالتفاصيل كافة وقام بتمثيل ما اتهم به من جريمة قتل ومحاولة هتك عرض طفل لم يتجاوز الحادية عشرة من عمره. وما هي إلا لحظات حتى عادت لتفتح الملف لتدقق بالصور بعد أن أضاءت إحداها مخيلتها، كانت صورة جثة الطفل بعد أن تم العثور عليه على أحد الأرصفة في منطقة المصفح الصناعية بأبوظبي، وكان واضحاً فيها أن جسم الصبي أبيض اللون ماعدا المنطقة من أعلى البطن وحتى الخصر عند حزام البنطال الذي يلبسه، فقد اصطبغت بلون أكثر اسمراراً، وبعد التدقيق تبين أن الطفل كان في الصورة الأولى يلبس قميصاً وقد انحسر عن جسده حتى ابطيه بينما كانت يداه ممدودتين إلى الأعلى وساقيه منفرجتين عن بعضهما، وكانت هذه الصورة بالنسبة لها دليل براءة موكلها الذي أكد في اعترافاته أنه خلع قميص الفتى ورماه بعيدا قبل أن يترك جثته على الرصيف. وقبلت القضية.

وعلى جهاز الكومبيوتر ومن خلال برنامج خاص أدخلت الصورة التي وجدتها وافترضت وجود سيارة تقف على الرصيف يريد القاتل انزال الجثة منها، فلم يعطها البرنامج سوى احتمال واحد يوصل الجثة إلى الوضع الذي كانت عليه عندما وجدت، وهو أن يكون الطفل قد سحب من رجليه من سيارة صالون وليس من سيارة دفع رباعي كالتي كان يستخدمها المتهم لنقل المياه، وبالتدقيق بالصورة وجدت أن تلك المنطقة فيها مساحة رملية واسعة تستطيع سيارته ذات الدفع الرباعي التوغل فيها إلى حيث يرمي الجثة بعيداً في مكان تتحلل فيه وتفنى دون أن يلاحظها أحد.

فما الذي يدفع القاتل إلى وضع الجثة على رصيف الشارع سوى أنه شخص حريص على أن يتم العثور عليها سريعاً لإكرامها ودفنها قبل أن تتحلل؟!

إذاً لماذا تم توجيه التهمة إلى موكلها؟!

كانت التحقيقات التي تمت بعد عثور المارة على جثة الطفل، بينت أن والده كان قد أبلغ عن غيابه في منتصف الليلة السابقة، حيث قال إن ابنه ذهب إلى منزل عمه منذ ظهر ذلك اليوم ولم يعد، وعندما اكتشف غيابه على العشاء قيل له أنه لم يعد من هناك فسأل أخيه الذي أخبره أن الطفل غادر منزله منذ فترة طويلة، فأتم عشاءه وانتظر حتى الثانية عشرة ولما لم يأت الطفل قام بإبلاغ الشرطة.

شكوك

فلماذا لم يبحث عنه قبل ابلاغ الشرطة ولم يسأل أحد سوى عمه؟.

وتبين أن الطفل المجني عليه يتيم الأم ويعيش مع والده وأخته الشقيقة التي تكبره بعامين بالإضافة إلى زوجة أبيهما، في فيلا خارج جزيرة أبوظبي، حيث تسكن العائلة في المبنى الرئيسي لها بينما استأجر الملاحق عمال من الجنسية الآسيوية. وعندما طرقت الشرطة باب العمال بادر أحدهم بالتأكيد أن لا علاقة لهم بمقتل الطفل، وذلك دون أن يسأله أحد أو يوجه إليه أي اتهام فتم القبض عليه، وبعد فترة اعترف في التحقيق بأنه حاول انتهاك عرض الطفل الذي هدده بإخبار أبيه فضربه على رأسه بقطعة حديد وداس على بطنه للتأكد من موته- بالفعل وجدت أثار حذاء رجل على بطن المجني عليه- ثم خلع عنه قميصه ورماه بعيداً قبل أن يرمي جثته على الرصيف. الاعتراف واضحاً ومطابق للأدلة الفنية ماعدا أن الطفل كان لابساً قميصه عند العثور عليه؟! جميع الأدلة والتحريات تشير إلى تورط العامل في قتل الطفل، فقط شقيقة المجني عليه كانت تصر على وجود وقائع مختلفة، ولكنها لاتزال صغيرة ولا يمكن الأخذ بأقوالها التي لا يوجد مايثبتها.

وقفت الطفلة أمام النيابة وهي تبكي شقيقها الوحيد وتقول إن والدها في ذلك اليوم أخذه وأدخله غرفته، ثم سمعت صراخ والدها وبكاء أخيها وهو يقول «التوبة لن أعيدها»، وبعد فترة سكتت الأصوات، ثم فتح والدها الباب فشاهدت أخيها ممددا نصفه على السجادة ونصفه على الأرض، ولما حضرت زوجة أبيها نظرت إلى داخل الغرفة ثم طلبت منها احضار بعض الخضار وعلبة شاي من البقالية، فأطاعتها وهناك طلبت أيضاً بدرهم لاصق طبي لتضميد جرح شقيقها التي شاهدته ينزف، وعندما وصلت المنزل قيل لها إن شقيقها ذهب إلى منزل عمه. وبالتحقيق بأقوال الفتاة أنكر جميع الأطراف ما ورد فيها مؤكدين رواية الأب، ماعدا البائع في البقالية الذي أكد أن الفتاة اشترت اللاصق الطبي، ودلل على ذلك بأن ذلك مسجل في قائمة مشتريات الأسرة التي اعتادت دفع قيمتها شهرياً. أما زوجة الأب فقالت إنها بالفعل أرسلتها لشراء بعض الأشياء وأنكرت أنها وجدت بين المشتريات لاصق طبي، كما أنكرت أن يكون الأب قد ضرب ابنه. وهو ما أنكره الأب أيضاً. فلماذا أنكروا وجود اللاصق وهو موجود بقائمة مشترياتهم؟!

دم دجاجة

وبفحص السجادة التي قالت الفتاة إنه كان المجني عليه ينزف عليها، تبين بالفعل أن عليها دما، ولكنه ليس دماً بشرياً بل دم دجاجة.

ولكن من ذا الذي يذبح الدجاج على سجادة غرفة نومه؟!

وفي قاعة المحكمة طرحت المحامية كل الأسئلة السابقة وطلبت من المحكمة الإجابة عليها قبل الحكم في القضية وختمت بقولها « إذا كان المتهم هو القاتل فإن دم المجني عليه في رقبتي».

القاضي وقبل إصدار الحكم طلب رأي والد المجني عليه وإن كان يوافق على العفو عن المتهم مقابل دية أو بدون، فرفض العفو وأصر على القصاص من المتهم بدم إبنه. وقبل إصدار الحكم توجه القاضي إلى والد الطفل وقال له « إن كنت تريد حق دم ولدك فانظر إلى داخلك، واعلم أن بإمكان أي شخص ارتكاب جريمة وإخفاء معالمها عن عدالة الأرض ولكن تأكد أن الله سبحانه وتعالى قد رآه، وهو من سيحاسبه لأن حرمة الدم عظيمة عند خالقها» ثم طلب منه العودة إلى مكانه وأصدر الحكم ببراءة المتهم من دم الطفل، وهو الحكم الذي أيدته محكمة الاستئناف، وقبلت به النيابة فلم تقم طعناً عليه أمام محكمة النقض.

انتهى الحلم..

طفل بجانب جثة والدته !

حقوق الصورة محفوظة لصحيفة البيان

لم يكن أحد لينتبه لوجودها لولا صراخ ذلك الوليد، كان صوت طفل أتعبه طول البكاء حتى تدثر ببحة واضحة، وكان جسدها يرقد بلا حراك بجوار وليدها الذي لم يملك إلا بكاء يستغيث به من ظلم كان هو أول ماقابله لحظة وصوله إلى الحياة، عندما ألقوه على رصيف منعزل مع أمه الميتة دون أن يفكروا ولو للحظة إن كان يملك فرصة للبقاء، وربما تمنوا له اللحاق بوالدته عند الرحيم الذي لا يظلم لديه أحد. أمه أصبحت عند ربها إلى ما قدمت من عمل، لم تكن هذه النهاية تبدو ممكنة حتى في أسوأ أحلامها، فمنذ سنوات قليلة كانت مجرد فتاة تحلم، ورأت حلمها وهو يتحول إلى حقيقة تكاد تلمسها عندما استقلت الطائرة إلى أبو ظبي لتعمل كخادمة لدى إحدى الأسر، ورغم قسوة العمل الذي كان يستهلك يومها كله لم تكن تتذمر، فقد كانت تقتات السعادة من حلمها، ومع كل راتب شهري يتراءى لها الحلم مقترباً من واقعها ليتمثل أياماً أفضل لها ولأسرتها القاطنة في بلد أنهكه الفقر وقطعت أوصاله الحروب. كانت راضية ولا تحلم بالمزيد إلى أن التقت في إحدى العيادات بخادمة من نفس بلدها، لم تكن تعرفها من قبل ولكن الحنين إلى التحدث باللغة الأم أغراها بفتح الحوار معها، ولم تكن تعلم أنها كانت تحاور الشيطان في ثوب امرأة، بدأ الحديث عن الوطن وقرية كل منهما ثم مع طول فترة الانتظار تشعب الكلام إلى أن وصل إلى حلم الخلاص من الفقر، لتجد محدثتها تسخر من امكانية تحقيق أحلامها براتبها البسيط، وتخبرها عن أخريات تركن العمل في منازل كفلائهن ليعملن بنظام الساعات، حيث المال الكثير والراحة، ويمكنها أن تعمل عندما تشاء وتتوقف متى أرادت دون أن يحاسبها أحد، أو ليس هذا أفضل من العمل منذ الصباح الباكر إلى منتصف الليل وبمقابل لا يذكر، وفوق هذا يمكنها أن تسكن مع أخريات في منزل مشترك يتقاسمن إيجاره، وهناك ستعيش حياتها بحرية. وظلت توسوس لها حتى امتلكت زمام عقلها وتركت لها رقم هاتفها لتفكر بالأمر وعندها ستتدبر كل شيء من أجلها.

عرض مغرٍ

كان العرض أقوى من أن تقاومه، ولم لا مادامت ستحصل على أضعاف ما تحصل عليه الآن من أموال وفوق ذلك لن يكون لأحد سلطة عليها وستتمكن من العيش بحرية والسير بالشوارع والتنقل كيفما شاءت. وبالفعل في فجر أحد الأيام وضعت ملابسها في حقيبة صغيرة وغادرت منزل كفيلها وهم نيام، دون أن تعلم أنها تغادر جنة الاستقرار إلى جحيم المجهول، واتصلت بصديقتها التي أعطتها عنواناً وقالت لها أن تتجه إليه، وهناك وجدتها مع أخريات يقطن في منزل رجل من نفس جنسيتهم، وقد استغربت وجوده في البداية ولكنها علمت أنه صاحب المنزل وأن العيش في منزله سيوفر عليهن دفع أجرة منزل خاص بهن، وأنه صديق المرأة الأخرى. لم تكن الصورة الحقيقة كما قيل لها في البداية، فالرجل وإن كان صديقاً لإحدى المرأتين إلا أنه لم يقدم لهن مسكنه شهامة ورجولة منه، بل خسة ووضاعة، فقد كان هذا المنزل في الحقيقة وكراً للدعارة تحت إشراف ذلك الرجل مع آخر، وكانت المرأتان هما البضاعة التي جعلا رزقهما بأن يتاجرا بالأعراض ويمنحهما لكل راغب في المتعة الحرام، وعرفت أنها يجب أن تدفع من شرفها مقابل بقائها في ذلك المنزل، بل وبقائها في الدولة، فقد هددها بأن يسلمها للشرطة باعتبارها هاربة من كفيلها، إن رفضت الخضوع لإرادته، وماهي إلا أيام حتى وجدت نفسها بضاعة تقدم لكل راغب، وكان صاحب المنزل هو من يقبض الثمن ثم يعطيها جزءا منه.

حامل

ولأنها امرأة ريفية لا تعرف أسرار هذه المهنة وكيف تحمي نفسها مما يمكن أن تؤدي إليه من عواقب، فقد وجدت نفسها حامل ولم تشعر بذلك إلا بعد مرور فترة كانت كافية ليتشبث الجنين برحمها حتى عجزت كل الوسائل عن اجهاضه، وكان لا مفر من اتمام الحمل وأن تضع طفلاً مجهول الوالد، ولكنها تعرف باستحالة وضعه في مستشفى وإلا فإنها ستسجن وتسفر إلى أهلها الذين لن يرحموها إن علموا أنها أنجبت سفاحاً بعد أن لطخت شرفهم بالوحل. جاء موعد الولادة حاملاً آلام فوق طاقة جسدها الضعيف، وفشلت محاولات صديقتيها في مساعدتها بالولادة التي تعسرت، فقام صديق صاحب المنزل باستدعاء امرأتين عجوزين ليقوما بتوليدها، وأنجبت طفلاً معافى ولكنها كانت ضعيفة الجسم وعملية التوليد تم بصورة خاطئة تسببت لها بنزيف شديد، فأخذها أصدقاؤها إلى إحدى العيادات حيث تم تنظيف رحمها، وبعد خروجها من العيادة بدقائق لفظت أنفاسها الأخيرة أثناء العودة إلى أبوظبي، مما أربك أصدقاءها ولم يجدوا طريقة للتصرف سوى التوجه إلى منطقة معزولة خلف إحدى المنشآت الصحية بعجمان حيث رموا الجثة على الرصيف ووضعوا رضيعها إلى جوارها تحت رحمة كل الاحتمالات.

وخلال أيام قليلة استطاعت الشرطة التعرف على هوية المجني عليها، وبالتالي استطاعت الوصول إلى أصدقائها الأربعة المتورطين في الجريمة وتم تقديمهم للمحاكمة بتهم الشروع في القتل وتعريض حياة الطفل للخطر برميه على الطريق بجوار جثة أمه، بالإضافة إلى تهم الزنا والدعارة، كما وجهت تهمة الإهمال الذي أدى إلى الوفاة إلى الطبيبة التي قامت بتنظيف رحم المجني عليها قبل دقائق من وفاتها. أما الطفل الوليد فربما ينتظره حياة أفضل من حياة أمه بعد أن تم احتضانه من قبل دار متخصصة لرعاية الأيتام، حيث تقدم له الدولة رعاية تليق بإنسانيته وتؤدي به إلى مستقبل أفضل.

جرعة تخدير زائدة ..

تحول جسد طفل إلى جثة تتنفس

البيان حقوق الصورة محفوظة لصحيفة

الخطأ المهني أمر وارد، والإنسان ليس معصوماً من الخطأ، ولكن الخطيئة هي الاسم الذي يجب أن نطلقه على أخطاء الأطباء التي تزداد بشكل غير من منطقي وبدون أسباب يمكن أن يقبلها العقل سوى اللامبالاة بحياتنا وحياة أبنائنا، وفي كل مرة كانت تغتال استقرار أسرة بكاملها وليس فقط صحة أو جسد أحد أفرادها، ومن هؤلاء طفل كان في أولى خطواته نحو الصبا، ولم يكن قد تجاوز الثانية عشرة من عمره عندما حول طبيب مستهتر جسده إلى مقبرة لأعضائه التي سبقته نحو الفناء.. كان مجرد فتى، ولكنه بالنسبة لوالديه كان فرحة الحاضر، وبناء يرسون دعائمه في كل يوم ليكون سكناً لشيخوختهم، وفجأة تحول الحلم إلى جرح حي لا يتوقف نزفه، ولا أحد يسعى إلى وقفه.

لم يكن أحد يتخيل أن عملية بسيطة لكسر ساعد الطفل الأيسر ستكون نتيجتها فقده لجميع أعضائه وحواسه ومستقبله بل ووجوده، فقد تركته العملية حياً جوازياً وليس فعلياً، وإلا ماذا نطلق على طفل فقد ١٠٠٪ في طبيعة وظيفة أطرافه الأربعة وقدراته الذهنية والعقلية والقدرة على التحكم بعمليتي التبول والإخراج، وأصيب أيضاً بالعجز الكامل في وظائف السمع والبصر والتذوق والشم والكلام، بالإضافة إلى انقطاع نسله وفقده القدرة على الدفاع عن نفسه.. باختصار أصبح وكأنه يقف على رجل واحدة على الخط الفاصل بين الحياة والموت فلا هو من الأحياء ولم يسمح له بالانتقال ليكون مرتاحاً بين الأموات، وكل هذا لسبب أكثر من بسيط، خطأ طبيب في تقدير كمية المخدر التي أعطيت له خلال العملية، فهل من الإنصاف أن نعتبر هذا مجرد خطأ أم أنه أكثر من خطيئة.

النيابة العامة في أبوظبي حققت في القضية وأحالت كلا من الطبيب الذي قام بالعملية والمستشفى المدعى عليهما للمحاكمة، وأصدرت محكمة جنح أبوظبي الحكم ببراءة المستشفى عما أسند إليه، بينما أدانت الطبيب الذي أجرى العملية وأصدرت الحكم عليه بالحبس سنة، ولم يلقى الحكم قبول الطرفين فطعنا عليه أمام محكمة الاستئناف التي أمرت بتعديل الحكم فيما قضى به من براءة المستشفى، وقضت مجدداً بإدانتها ومعاقبتها بالغرامة ١٠ آلاف درهم، وتعديل قيمة التعويض لتصل إلى ٢٠٠ ألف درهم.

وبعد أن أصبح الحكم الجزائي قائما، أقام والد الطفل المجني عليه دعوى أمام محكمة أبوظبي المدنية الكلية، طالب فيها بإلزام كل من المستشفى والطبيب المدانين بالتسبب بالضرر لولده بأن يدفعا بالتضامن مبلغ ١٥ مليونا و٢٠٠ ألف درهم كتعويض جابر للأضرار التي لحقت بولده، وأوضح والد المدعى عليه أن ما حدث لم يكن مجرد احداث اعاقة في جسد الشاب الصغير، بل كان قتلاً لروح كل فرد من أفراد أسرته، بعد أن فقد ابنهم كل مظاهر الحياة ولم يعد قادراً أن يمارس من فعل الحياة سوى التنفس والنبض، فقد حرم من مدرسته وأصدقائه، ولم يعد بإمكانه بناء مستقبله وتطوير قدراته، وأصبح عالة على ذويه يحتاج إلى الرعاية في كل تفصيل من تفاصيل حياته بعد أن كانوا يأملون أن يرعاهم إن وصلوا في العمر إلى أرذله.

من جهتها أوضحت المحكمة أن تقرير اللجنة العليا للمسؤولية الطبية أكد أن هناك قصورا شديدا في الرعاية الصحية التي قدمت من المدعى عليهما لا يتماشى مع المستويات المطلوبة، مما أدى إلى إصابات جسيمة بمخ المجني عليه، نتج عنها عجز كامل في كامل حواس وأعضاء جسمه، مما يحتاج معه إلى عناية تمريضية وطبية مستمرة ويومية طوال حياته وتجهيزات خاصة بالمعوقين في مثل حالته، وقد اطمأنت المحكمة إلى هذا التقرير وبناء عليه أصدرت حكمها بإلزام المستشفى والطبيب المدعى عليهما أن يؤديا للمجني عليه مبلغ ٧ ملايين درهم، وهو الحكم الذي أيدته فيما بعد محكمة الاستئناف.

وهناك حيث غادرت الزوجة، استطاعت الحصول على الطلاق من زوجها، مع الحصول على نصف أمواله وممتلكاته وفق القانون في تلك الدولة التي لم تعتبر محكمتها أن هذه المرأة تستحق العقاب على ما اقترفته في حق زوجها، بل أعطتها كامل حقوقها. في حكم يجعلنا فخورين بقانوننا وشريعتنا.

سجن ابنه المعاق ..
فأمرت المحكمة بحبسه عامين

حقوق الصورة محفوظة لصحيفة البيان

لا أحد يشك في مقدار الألم الذي يشعر به الوالدان عندما يرزقان بطفل ذي إعاقة، وربما لا يمكن لاحد منا لم يمر بهذه التجربة المؤلمة أن ينصف أصحابها، ولكن هذا الحدث مع كل ما يحمله من ثقل على الروح هو جزء من التنوع البشري الجميل الذي أراده الله سبحانه وتعالى لبني البشر، فكل واحد منا له دور في الحياة، بل أن الاسلام كان تحولاً حقيقياً في الثقافة البشرية من حيث التعامل مع ذوي الاعاقة، إذ أصبح لهم حقوق ملزمة على المجتمع ككل، فبينما طردهم أفلاطون من مدينته الفاضلة، جعل لهم الفاروق عمر ديواناً لرعايتهم مع كل المستضعفين في الأمة، وجعل لهم الخليفة المأمون مأوى وألزم نفسه بزيارتهم أسبوعياً، إلى أن ضربه أحدهم وأذاه فتوقف عن زيارتهم وواظب على الاطمئنان عنهم، في سبق جاوز كل ما تتحدث عنه منظمات حقوق الانسان المعاصرة.

ولكن ورغم هذا نجد بيننا من لا يزال ينظر إلى أطفاله من هذه الفئة وكأنهم عار حل بأسرته، فنراهم يصبون ألمهم وإحباطهم على أولئك الضعفاء قسوة وإهمالاً، بل يعمدون إلى اخفائهم عن الناس حتى لا يعلم أحد بأن لديهم طفلا معاقا ويتجلى هذا السلوك بوتيرة أعلى في حالة الطفل المعاق ذهنياً. ومن هؤلاء أب ابتلي بطفل معاق ذهنيا، فما صبر على البلاء ولم يحاول أن يأخذ منه العبرة ومواطن الخير باعتباره باب من أبواب الرزق والرحمة المبطن من قبله بالعذاب فعمد إلى عزله عن أشقائه وحبسه في غرفته وحيدا، فلا يقدم له الحد الأدنى من الرعاية والاهتمام، حتى أنه كان يضع له الطعام في أطباق بلاستيكية ليأكل منها كما يأكل الحيوان. وإذا ما أتى إليه ضيوف عمد إلى تقييده بالحبال حتى لا يخرج أو يتحرك فيشعر الزائرون به.

وفي أحد الأيام خرج الرجل وأسرته المتمتعين بالصحة والعافية، في رحلة لعدة أيام إلى مدينة أخرى، فما كان منه إلا أن ترك طفله المعاق ذهنياً لوحده في المنزل وقيد رجليه حتى لا يتحرك من غرفته ووضع له طعاماً يكفيه كما اعتقد خلال فترة غيابهم، ووضع له طبقاً من الماء ليشرب منه كما يشرب الحيوان لعقاً، ولكن لأنه يعاني من نقص في القدرة على الاستيعاب وتقدير الأمور، وقد زادت حالته العقلية سؤءًا نتيجة عزله عن المجتمع وعدم تدريبه وتعليمه، فقد أنهى الطعام المخصص له في اليوم الأول من غياب أهله عن المنزل، وبقي دون طعام، وفي اليوم الثاني شعر بالجوع فلم يجد ما يقيم عوده، وازداد عليه الجوع فأخذ يصرخ وينادي مستنجداً بأعلى صوته، إلى أن سمعه أحد المارة، فلما علم أن لا أحد بالمنزل، اتصل بالشرطة الذين حضروا إلى المكان بسرعة وكسروا الباب، وكم كانت المفاجأة مؤلمة لجميع من حضر الواقعة عندما وجدوا الطفل المعاق مقيداً وقد غرق بقاذوراته، وليس حوله طعام أو ماء، ولما أحضروا له بعض البسكويت ليأكله ريثما ينقلوه معهم، أخذه بسرعة وأكله مع الورقة المحيطة به دون أن يفتحه.

من جهتها حركت النيابة العامة قضية ضد الأب اتهمته فيها بإهمال ولده وسوء معاملته وتعريض حياته للخطر، بناء على القانون الإماراتي الذي تضمن مواد متعددة لحماية حقوق الطفل وخاصة الطفل المعاق. كما أدانت المحكمة الأب بالتهم الموجهة إليه وحكمت عليه بالحبس لمدة سنتين، وألحقت الطفل بدار الرعاية الإنسانية للتتكفل الدولة برعايته وتوفير الحياة الكريمة والمعاملة التي تليق بكرامته الإنسانية.

صحبة الخمر والقمار ..
تنتهي بجريمة

حقوق الصورة محفوظة لصحيفة البيان

إن كانت الخمر أم الخبائث لأنها تصل بمن يقع بين براثنها إلى ارتكاب كل الموبقات بعد أن تسلبه عقله وتخدر ضميره فيسهل عليه ارتكاب كل الآثام من تعد على حرمات الأعراض والأموال بل والدماء أيضاً، أفلا يستحق القمار بنفس المقياس أن يكون أبا الخبائث لقدرته على التحكم بسلوك كل من يقع بمصيدته بما يملي عليه من سلوكيات تودي به إلى مهالك الردى. فكيف بصحبة اجتمعت على الاثنين معاً، ماذا يمكن ان تكون حصيلة اجتماع أم الخبائث مع ابيها إلا أن ينجبا أكبر الخبائث والموبقات... الدم أعظم حدود الله وحرماته.

كانوا خمسة من إحدى الجنسيات الآسيوية اجتمعوا مع خمسة آخرين من جنسية آسيوية أخرى على جلسة قمار وخمر، فلما لعب شيطان الخمر برؤوسهم أوعز إليهم أن بعضهم يغش الآخر ليربح اللعبة بدون حق، وبالطبع لا اختلاف بين السكارى بل خلاف، لأن الاختلاف يعمل بين عقلين ورأيين، والسكارى عقولهم نائمة في قاع كأس ملأه الشيطان، وكانت النتيجة أن تحول النقاش إلى عراك بالأيدي وتحزب كل واحد منهم لأبناء جلدته فتطور الشجار إلى استخدام كل طرف لكل ما طالته أيديهم من كراس وأدوات، واستطاع كل منهم أن يؤلم الآخر ما استطاع، وبالطبع ربح أحد الفريقين المعركة رغم أنه لم يكن هو من ابتدأ الشجار.

لم يكن النصر البين الذي منيت به إحدى المجموعتين كافياً للملمة جرح كرامتهم بتهجم أولئك الذين يحملون جنسية، هي في عقولهم المريضة بالتعصب، أقل مكانة وشأناً من جنسيتهم. والتعصب باب يحب الشيطان ان نفتحه ليدخل منه فيدمر مجتمعات كاملة فكيف بأفراد أعاروا عقولهم لكأس شراب. وكان قرارهم بأن يؤدبوا هؤلاء المتطاولين، ولكن كيف ذلك وعددهم متعادل وإن كانوا قد تفوقوا عليهم هذه المرة فربما لا تكون لهم الجولة التالية، وهكذا اتصلوا بخمسة آخرين من أقارب لهم يعيشون بالشارقة واستنجدوا بهم ليساندوهم في استعادة كرامة جنسيتهم، ونخوهم فانتخوا لأن التعصب وتر سهل العزف عليه، ولا يقاوم الرقص على عزفه إلا من حباه الله بعقل كبير وإيمان بأن الخلق كلهم عيال الله لا تمايز بينهم إلا بأعمالهم وأخلاقهم وليس بأعراقهم وأصولهم.

اجتمع العشرة ومعهم شيطانهم على أن يؤدبوا من تطاول على ابناء جلدتهم، وكانت الخطة أن يكون العقاب مؤلماً إلى اقصى حد ممكن بحيث لا يتطاول أحد من هذه الجنسية عليهم بعده، فأخذوا معهم سكاكين وحبالا وما نصحهم به شيطانهم من أدوات، وتوجهوا إلى حيث يقيم أحد المتطاولين، في وقت يكون قد نام فيه بلا شك، فما إن وصلوا إليه حتى كمموا فمه وقيدوه ووضعوا كيساً اسود على وجهه، ثم انهالوا عليه مجتمعين بالسكاكين والهراوات محدثين به ما استطاعوا من اصابات، مما أدى إلى وفاته على الفور.

الضجيج الذي حدث أيقظ باقي العمال المقيمين في السكن حيث يقيم المجني عليه، فقاموا بالاتصال بالشرطة ومحاصرة القتلى إلى ان أتت وقبضت عليهم متلبسين ومعهم أدوات جريمتهم وبالتحقيق معهم اعترفوا باعتدائهم على المجني عليهم، ولكنهم أنكروا أنهم كانوا يقصدون قتله بل ادعوا أنهم قاموا فقط بتلقينه درساً لتطاوله عليهم وليكون عبرة لباقي رفاقه وأبناء جلدته.

صدفة توصل ..
شاباً إلى السجن!

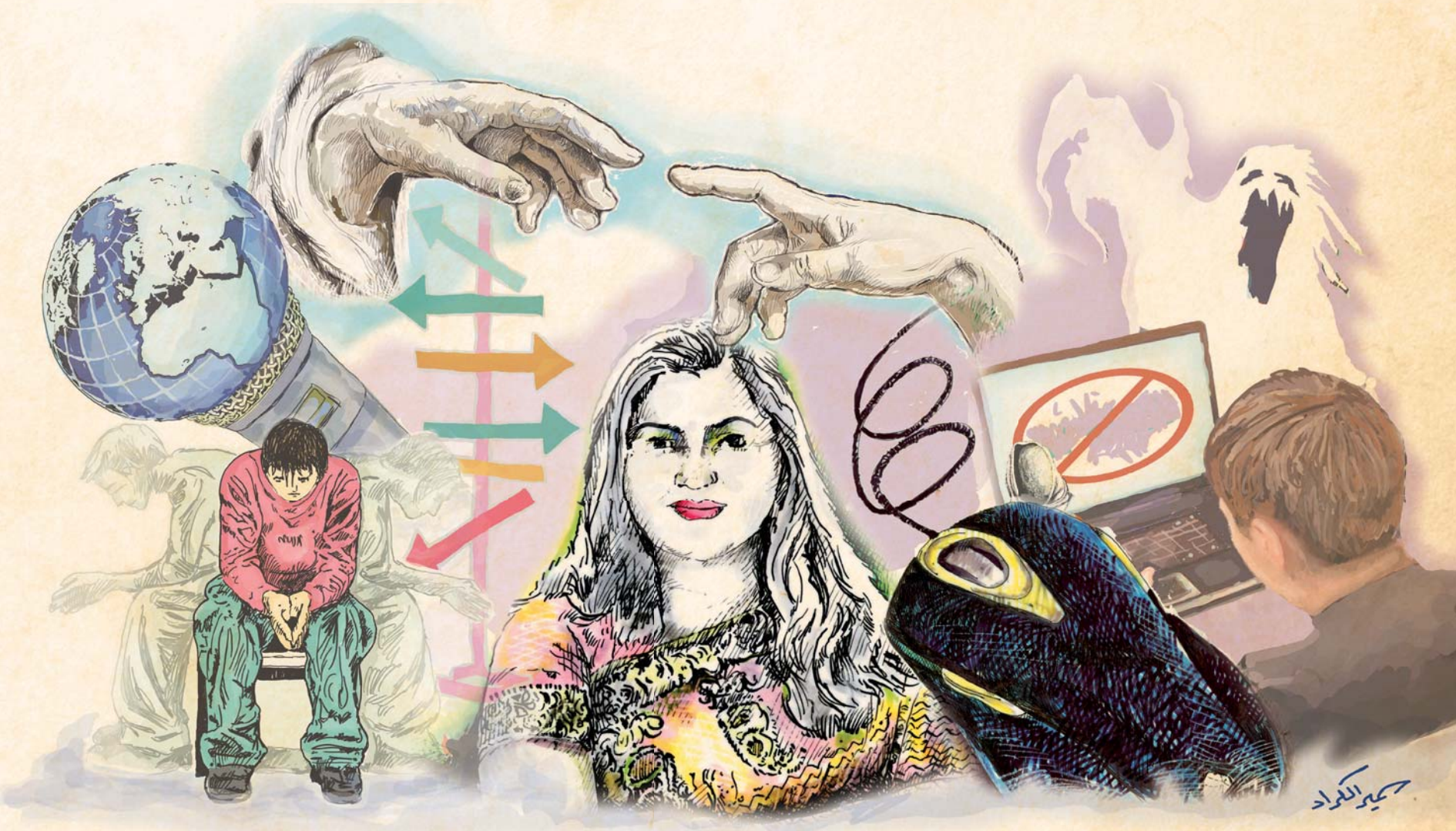

البيان حقوق الصورة محفوظة لصحيفة

يعتقد كثيرون ممن يبحرون في عالم الانترنت، أنهم يستطيعون من خلاله التمرد على كل القوانين والأخلاقيات بعيداً عن رقابة المجتمع، ويغيب عن هؤلاء أن هذا العالم الافتراضي يخضع لذات القوانين والمبادئ التي تحكم عالم الواقع، وللجريمة فيه نفس المعايير، ومن السذاجة أن يظن أحدهم أن ما يرتكبه من أخطاء بعد أن يغلق باب غرفته ويفتح باب حاسوبه، سيكون بعيداً عن يد القانون أو أن هناك صعوبة في الوصول إليه وإثبات ارتكابه الجريمة. وتختلف الدول والمجتمعات في مقاييس الخطأ والجريمة، وفي ما يجرم أو ما هو مقبول قانوناً أو حتى اجتماعياً، على هذا الأساس توضع العقوبات، ولكن دائماً وفي كل مكان في العالم يتم تجريم كل خطأ يمارس على الانترنت عندما يكون مجرماً في عالم الواقع. ولهذا وصلت علاقة غير شرعية على الانترنت بسجن أحد أطرافها والحكم على الطرف الآخر بالسجن غيابياً.

القصة بدأت بعلاقة بين سيدة آسيوية كانت تعيش في إحدى مدن أوروبا، مع شاب من جنسيتها يعيش في وطنهما الأم، ورغم أنها سيدة متزوجة فقد سمحت لهذه العلاقة أن تتطور دون أن يعرف الشاب أنها متزوجة، ودون أن يشك الرجل الذي تعيش في كنفه أنها كانت تطعنه بشرفه، بينما يقضي هو نهاره يكد لكي يوفر لها حياة كريمة، مطمئناً إلى أن زوجته جالسة في المنزل تقوم بواجبها كزوجة. ربما لم يدرك أن طول المدة التي يقضيها في عمله وما تركه من فراغ في حياتها أعطاها فرصة لأن تفتح باب الشيطان ليدخل دون أن يشعر به، فهو لم يدخل حياتهما بالفعل، بل من خلال موقع الكتروني للتعارف.

علاقة

لم تكن تلك العلاقة، رغم أن كلاً من طرفيها يعيش في قارة مختلفة، تقتصر على الحديث العادي الذي يمكن أن ينشأ بين أي شخصين من نفس الانتماء، بل كان بين رجل وامرأة سقطت بينهما كل الحواجز، فاستحلا كل المحرمات، وأصبح لدى كل منهما أرشيف صور وأفلام إباحية للآخر، ولم يكن هناك ما يمنعهما فكل منهما بين جدران مغلقة فلا من يراقب ولا من يحاسب، بل إن هذه الممارسات في تلك الدول غير مجرمة وإن تمت علانية وفي عالم الواقع، فكيف يمكن تجريمها عندما تتم بين شخصين تفصل بينهما محيطات.

وبعد سنوات من هذه العلاقة شاءت الصدفة أن يحصل الشاب على فرصة عمل في أبوظبي، وفي نفس الفترة تقريباً انتقل عمل زوج المرأة أيضاً إلى فرع شركته فيها. ليلتقيا بمدينة واحدة، ورغم ذلك أبقيا على علاقتهما ضمن الشبكة الالكترونية ولم يحاولا أن يلتقيا فعلياً. وأبت الأقدار أن يبقى الحال على ما كان عليه، وشاء الله أن يدبر لقاء بين العاشقين دون أن يسعيا له، ولكن بوجود الزوج، وليكتشف الشاب بعد سنوات أنها خدعته وأنها امرأة متزوجة. وكان موقفه من ذلك يدل بالفعل على أن لديه بعضاً من أخلاق ومبادئ، فصرح لها أنه يرفض أن يكون على علاقة مع امرأة متزوجة وقطع علاقته بها نهائياً.

صدف

ولم تنته سلسلة الصدف الغريبة التي اكتنفت هذه القضية، ففي أحد الأيام أصيب حاسوب السيدة بعطل تطلب أن يرسل إلى التصليح، مما اضطر زوجها أن يفرغ ما عليه من بيانات وصور وأفلام حتى لا تضيع خلال اعادة برمجة الجهاز. وهنا اكتشف الأفلام والصور التي مازالت تحتفظ بها زوجته من تلك العلاقة والتي كانت قد انتهت بالفعل. وعندما واجهها بذلك لم تجد في نفسها حرجاً من الاعتراف، ثم جمعت أشياءها وعادت إلى الدولة الأوروبية التي كانت تعيش بها.

كانت النار التي تأكل قلب الزوج حارقة بطريقة لا تحتمل، فتقدم بادعاء على زوجته وذلك الشاب لخيانتهما له. وقد وجدت المحكمة أنهما ارتكبا إحدى جرائم تقنية المعلومات، إضافة إلى جريمة تحسين المعصية، ورغم أن الجريمة بدأت واستمرت في معظمها خلال وجودهما خارج الدولة، فقد اعتبرت المحكمة أن ممارستهما للجريمة ولو لمرة واحدة خلال وجودهما في الدولة كاف لكي تكون محكمة أبوظبي مختصة بنظر القضية، وبالتالي حكمت على كل منهما بالسجن سنة عن التهمة الأولى و٦ أشهر عن التهمة الثانية، وقد أيدت كل من محكمة الاستئناف ومحكمة النقض الحكم الذي نفذه الشاب، بينما كان غيابياً بالنسبة لشريكته.

عندما تنتهك براءة طفل ..
من يكون الجاني الحقيقي؟

حقوق الصورة محفوظة لصحيفة البيان

رغم أن محكمة الجنايات أسدلت الستار أخيرا على هذه القضية بإصدار حكم ببراءة من اشارت له النيابة العامة بإصبع الاتهام، إلا أن القضية تحتاج إلى مزيد من البحث ليس في ساحات المحاكم ولكن في ساحات الضمائر والعقول، وتتطلب من الجميع وقفة أمام تفاصيل الواقعة لأنها تتكرر في كثير من العائلات وإن كان بأشكال مختلفة. ولكن في جميع هذه الحالات الضحية هم أطفال يتامى، ليس اليتم بمعنى أنهم أبناء من فارق الحياة، ولكنهم أبناء أمٍ تلهت وأبٍ مشغولا.

وفي هذه القصة الضحية طفل في الرابعة من العمر، انتهكت براءته وليس من الممكن التعرف على الجاني لمحاسبته، فالمجني عليه متاح لأي خطر وفي أي وقت ومن قبل كل من تسول له أذيته، فأمنه وسلامته ليست من أوليات أحد، ولدى أبويه الكثير مما يشغلهم سواه. وفي ذلك اليوم كانت أمه كعادتها جالسة امام الجهاز الساحر تبذل دموعها بسخاء شفقة على مأساة أبطال المسلسل التركي، بينما طفلها بلا بواكي يعايش مأساته في عالم الواقع، ولا أحد حتى الآن يعلم إن كانت قد بدأت في ذلك اليوم أو أنها كانت تتكرر أو أن ما حدث كان مجرد اشارة أراد الله تعالى من خلالها أن يكشف ما مر به هذا الصغير لينقذه منه.

والحكاية بدأت عندما جاء المختص بإصلاح أنابيب الصرف الصحي، ففتحت له أم الطفل الباب ودلته على موضع العطب ثم انصرفت مسرعة خشية ان يفوتها أي من أحداث المسلسل، تاركة طفلها بسنواته الأربع وبراءته يتابع ما يقوم به ذلك الغريب الذي لاطف الصغير ومازحه فتعلق به كعادته، فقد كان من الأطفال الودودين الذين لا يخشون التعامل مع الغرباء، وإذ به يسير مع العامل الذي كان يتنقل بين الشقق يعاين الأعطال التي أصابت شبكة التمديدات الصحية ليصلحها، فإذا ما انتهى من عمله حمل الصغير وطرق باب منزله ليعيده إلى أمه التي لم تكن حتى تلك اللحظة قد لاحظت غياب ولدها لشدة مازخر به المسلسل ذلك اليوم من أحداث احتلت كل انتباهها.

وبعد عدة أيام أخذ الصغير يشكو من حكة والتهابات حيث أكد الطبيب أن الطفل سبق وتعرض لانتهاك عرضه من قبل أحدهم، فتذكرت الأم العامل الذي أعاد لها طفلها في ذلك اليوم، وقدمت هي ووالد طفلها بلاغ للسلطات المعنية لاتهامه بهتك عرض طفلهم، وهو ما أنكره العامل مؤكداً براءته بدليل أنه هو من أعاد الطفل لمنزله بعد أن لحق به خلال قيامه بعمله، في حين لم تحاول أمه البحث عنه رغم أنه بقي يلاحقه من شقة لأخرى لأكثر من ساعة كما أكد الشهود، بل لم تحاول التأكد من وجود ولدها وظلت أمام جهاز التلفزيون دون حتى أن تنظر إلى العامل وهو يغادر منزلها.

المحكمة لم تجد أدلة قطعية على تورط المتهم، خاصة وأن الطفل كان ببراءته يثق بالغرباء ولا يخشى أن يرافق أي منهم، وليس هناك رقابة منزلية على حركته مما جعله مقيما دائما في الخطر، ويمكن لأي شخص أن يصطحبه بمجرد أن يبتسم له، كما أن التقرير الطبي أثبت أن الطفل قد انتهكت براءته ولكنه عجز عن تحديد الفاعل لأن البلاغ تم تقديمه بعد الواقعة بأيام. وليس من العدل وضع المتهم وحده في دائرة لمجرد أنه كان الوحيد الذي اهتم بإعادة الطفل إلى منزله بينما كان الطفل في أيام أخرى يعود لوحده. كانت هذه الحيثيات كافية بالنسبة للمحكمة لتقرر أن ما يتوفر من أدلة ليس كافياً لإدانة العامل، والمحاكم عادة تفسر كل شك لصالح المتهم.

المحكمة أصدرت حكمها ببراءة المتهم لعدم كفاية الأدلة وليس لوجود دليل قاطع على براءته، وبالتالي فإن احتمال أن يكون هو الفاعل لازال قائماً، ولكن أيضاً ربما يكون الفاعل هو عامل البقالة أو حارس المبنى أو أحد الجيران أو .. أو.. احتمالات بعدد المحيطين بالطفل ومن مر بجوار منزله. ولكن السؤال الذي يجب ان نطرحه هو عن الجاني الحقيقي على هذا الطفل ؟ هل هو من ارتكب هذه الجريمة أم من ترك الطفل فريسة لكل من تسول له نفسه إيقاع الأذى به، بل أيضاً تركه عرضة لكل أنواع الأخطار كأن تصدمه سيارة أو يسقط من النافذة أو يختطف أو حتى يبتعد عن المنزل ويعجز عن معرفة طريق العودة؟ وقبل أن نسأل قراءنا عمن يعتقدون أنه الجاني الحقيقي على هذا الطفل، قد يكون من الأولى أن نسأل كل منهم إن كان يعرف مكان أطفاله وحالهم خلال الفترة التي استغرقها في قراءة هذه المقالة؟!

فقدان آداب التخاصم ..
ونسيان الفضل بين الأزواج

حقوق الصورة محفوظة لصحيفة البيان

حدثني أحد القضاة ذات مرة عن ما لاحظه خلال نظره قضايا الطلاق من فقدان الأزواج والزوجات في الفترة الأخيرة لآداب التخاصم وكيف أصبحوا يستبيحون كل معيب ومحرم لضمان ربح القضية على حساب الطرف الآخر، والمشكلة ليست في الطلاق كحالة تحدث بين أي زوجين يجدان صعوبة في التواصل، ولكن المشكلة لها أبعاد أخلاقية بالدرجة الأولى ويمكن تلخيصها بعبارة واحدة «سوء الاختيار».

وصاحبة القصة هي زوجة وجدت نفسها مثل الكثير من نساء هذا الزمان، مطالبة بأن تكون امرأة خارقة، عليها أن تعمل لتنفق على أسرتها، والقيام بأعمال المنزل وتربيه الاطفال والتسوق، بالإضافة إلى أداء واجبات الزوج وأهله، بل قد يصل الأمر أحياناً إلى مطالبتها بالذهاب للمدينة الصناعية لصيانة السيارات، وكل ما من شأنه توفير الراحه والرفاهيه للزوج. أما هي فلا تملك حتى رفاهية الملل أو التعبير عن التعب، وإن اشتكت لأهلها وقفوا ضدها فبنات الأصول يحافظن على بيوتهن، وأن «ظّل الرجل خير من ظل الحائط» ولكن ماذا إن ثار الحائط وقرر السقوط على حياتها ليدمرها؟!

كان ذلك بعد سنوات قضتها وهي تقوم بدور المرأة الخارقة بكل اقتدار، ولكن شيئا ما تغير بعد أن استلم زوجها المنزل الذي خصصته الحكومة لعائلتهما الصغيرة، وقامت هي بإعداده وفرشه بقرض بنكي، ليبدأ مسلسل من السلوكيات الغريبة التي لم تجد لها تفسيرا في البداية، ففي إحدى الليالي فوجئت بزوجها وهو يطلب منها أن تكون له غرفة مستقلة، ثم ضربها وأهانها بقسوة شديدة حتى سقطت على الأرض وقد فقدت القدرة على النطق، فتم نقلها إلى المستشفى مدعية السقوط حتى لا يحاسب زوجها، وبعد تحسن حالتها رفض زوجها استلامها، وطلب تحويلها إلى الطب النفسي مدعياً أنها حاولت الانتحار أكثر من مرة.

وهكذا وجدت نفسها في عنبر المرضى الخطرين في مستشفى للأمراض العقلية، وهي لا تستطيع النطق للاعتراض، فشرحت للطبيب المناوب حقيقة حالتها كتابة، ورغم أنه فحصها وتأكد من صدقها، لم يملك إلا نقلها إلى عنبر المرضى العاديين، فهو مجرد طبيب مناوب وكان ذلك في يوم العطلة الأسبوعية، فاضطرت للبقاء إلى اليوم التالي، و قضت ليلة لن تنساها لفرط ماعانت خلالها من ألم وخوف، وبعد خروجها من المستشفى استطاعت الالتحاق ببرنامج علاجي طويل استعادت بفضله قدرتها على النطق، ولكن أهلها أعادوها إلى منزل زوجها، فلا يجوز في منطقهم ان يكون في الأسرة مطلقات، خاصة أن اثنتين من شقيقاتها متزوجات من أقارب زوجها وهدم زواجها سيصيب أسرهن بالتصدع بلا شك.

ولم تنته القصة، فلقد كان زوجها مصمما على إثبات جنونها حتى يتمكن من طلاقها والاحتفاظ بحضانة البنتين فلا يضطر لدفع نفقات الحضانة في حال تم ضمهن لحضانتها بعد الطلاق، وفي احدى الليالي وبينما هي جالسة في غرفتها تصلي، فوجئت بنساء من الشرطة يقتحمن غرفتها، لتكتشف أن زوجها قدم بلاغاً بأنها في حالة هياج شديد وأنها حاولت الانتحار، فتم معالجة الأمر وألغي البلاغ لعدم ثبوت ادعاء الزوج كما أوعز إلى الخادمة بأن تدعي بأنها قامت بضربها وهي في حالة هياج، وفي محاولة أخرى، ادعى أنها طردته من المنزل، وطلب من الشرطة الحضور لتمكنه من دخول منزله والكثير من البلاغات لاثبات أن تصرفاتها غير طبيعية بحيث لا يمكن أن تستأمن على أطفالها ولم يتوقف صبرها عن هذه التصرفات إلا عندما أخبرتها جارتها بأنها رأت الخادمة وهي تضرب صغيراتها بقسوة، ليتبن أن والدهن هو من أمرها بذلك على أن يترك الضرب علامات على أجسادهن تساعده على تقديم بلاغ يتهم أمهن بأنها من ضربهن في احدى حالات هياجها، وهنا نست المعايير الاجتماعية وما عادت تذكر إلا معايير أمومتها.

لم تكن في ذلك الوقت تعرف ما يجب عليها فعله، خاصة أنها فقدت عملها لكثرة غيابها بسبب المرض والمشاكل التي تعرضت لها، وليس لديها ماتنفقه في رفع القضايا وتوكيل محام فلجأت إلى مكتب المساعدات القانونية في دائرة القضاء في أبو ظبي، وروت قصتها للقائمين عليه، الذين قاموا بارشادها عن الخطوات المتوجبة عليها، وكيفية صياغة الطلبات وتقديمها، فحصلت خلال ثلاث ساعات على ثلاث إجراءات وحكم تنفيذي لاخذ نفقه سريعه مؤقته، وإلزام زوجها بتسليمها صورة طبق الاصل من مستندات ابنتيها وطلب أمر على عريضه من النيابه بالتحقيق معه في قضايا الضرب والاضرار الجسدي وسرقه متعلقاتها الخاصه وضمنها تقاريرها الطبيه. ولكونها بدون مصدر دخل، قامت بعمل تقرير حالة تم على أساسه ترشيح أحد المحامين من قبل مكتب المساعدات القضائية للترافع عنها مجانا في القضايا التي هي محل النزاع بينها وبين زوجها، بالاضافة إلى قضية ضرب الخادمة التي استطاع المحامي المتطوع الحصول على حكم قطعي ببراءتها منها وبعد استدعاء الزوج للتحقيق معه في واقعة الضرب قام بتطليقها في مخفر الشرطة وأمام ضابط التحقيق، فقام المحامي برفع قضية إثبات طلاق. لم تنته قصة هذه الزوجة حتى الآن وما زالت المحاكم تنظر ادعاءاتها وزوجها ومن جهتهم أكد أعضاء مكتب المساعدات القضائية حياديتهم في هذه القضية وفي كل قضية تعرض عليهم، وأنه في حالة طلب الزوج مساعدتهم فستقدم له خدمات المكتب بنفس المستوى، فالمكتب ليس جهة مخولة بإصدار الأحكام، ودوره ينحصر في بذل الجهد لكي يحصل كل طرف على كامل حقه في ابداء دفوعه بغض النظر عن قدرته المالية أو مدى صحة ادعاءاته.

قتل عمته وزوجها حرقاً ..
بعد أن قدما له العمل والمأوى!

حقوق الصورة محفوظة لصحيفة البيان

رغم كل محاولات المتهم ومحامي الدفاع لإثبات عدم مسؤوليته قانوناً عن أفعاله لاصابته بمرض عقلي، لم تلتفت المحكمة لهذا الإدعاء فقد وجدت أن المتهم واع لبشاعة ما اقترفت يداه، وأن العلة في روحه المريضة التي أوصلته لقتل عمته التي ترعاه وزوجها الذي استضافه في منزله ومنحه فرصة للعمل في المحل الذى يملكه، ولا تكمن البشاعة فقط لأنها انموذج لنكران الجميل، ولكن أيضاً في الطريقة التي نفذ بها الجريمة، حيث أحرقهما أحياء في منزلهما بعد أن أغلق عليهما الأبواب ومعها كل منفذ للنجاة، فاستحق بذلك أن يقضي قصاصاً بدمهما، بعد أن رفض أولياء الدم أي محاولة للحصول على عفوهم عن القاتل، فقد كانت الآلام والفزع اللذان عانى منهما المغدوران في آخر لحظاتهما تحتل خيال عائلتهما حتى أغلقت أبواب العفو في قلوبهم.

كان المتهم يعيش في منزل عمته حيث خصصت له غرفة ليكون بقربها وتحت رعايتها بعد أن أقنعت زوجها أن يأتي به إلى الدولة ليعمل لديه ويتمكن بذلك من اعالة أسرته، عائلة شقيقها. ولم يكن الشاب موهوباً في العمل، كما لم يحاول أن يعوض عن عدم قدرته على استيعاب العمل بالنشاط، حتى أصبح عالة على زوج عمته في المنزل وفي المحل، ولكن العمة كانت حريصة على مصدر رزق عائلة شقيقها، فلم تجد إلا أن تناشد زوجها عدم طرد ابنه من العمل، ثم تلتفت إلى الشاب فتوبخه على تقصيره وعدم اهتمامه بالعمل وتطلب منه أن يبذل جهدا كافيا ليستحق الأجر الذي يحصل عليه، وفي نفس الوقت كانت تصمت عندما تسمع زوجها يوبخ ابن شقيقها على أمل أن يمتص ذلك استياءه فلا يطرده وكان هذا الأهم بالنسبة لها.

بترول

وفي اليوم التالي الذي نال فيه المتهم الكثير من التوبيخ من عمته وزوجها، استيقظ المتهم ليشرب الماء، وعند دخوله إلى المطبخ لمح إناء مملوءا بالبترول كان المجني عليه قد أحضره للمنزل على أن يأخذه فيما بعد للمحل، فراودته فكرة قتل عمته وزوجها انتقاماً منهما على ما اعتقد أنها إهانات متواصلة له، وفي تلك اللحظة شاهد عمته وهي تخرج من غرفتها وتتوجه إلى الحمام، فأحضر أعواد الثقاب وأخذ إناء البترول وتوجه إلى غرفتها حيث ينام زوجها، ثم قام بسكب البترول بأرضيتها وأخذ الحقيبة الخاصة بالمجني عليهما والتي كان يعرف أنهما يضعان به مشغولات عمته الذهبية والنقود وبعض الأوراق والمستندات الهامة، ثم أعاد إناء البترول إلى مكانه، وعند عودته تقابل مع عمته أثناء خروجها من الحمام، وأخبرها بوجود رائحة كريهة أسفل سريره، وعندما همت باستطلاع الأمر أخبرها أنه سيحضر لها عصا، وتوجه إلى غرفتها فأشعل عود ثقاب ورماه على أرض الغرفة المشبعة بالبترول، ثم أغلق الباب على زوج عمته من الخارج.

وعاد إلى عمته وأعطاها العصا لتتم بحثها عن مصدر الرائحة الكريهة، بينما كان هو يفكر بطريقة يشعل بها النار بغرفته لتحترق عمته داخلها دون أن يكون لديها فرصة للهرب. وفي تلك اللحظة انفجرت الثلاجة الموجودة بغرفة عمته نتيجة الحريق الأمر الذي أدى إلى دفع المتهم إلى الخارج لأنه كان يقف قريباً من الباب، واشتعال النار بالمسكن بالكامل وتصدع جدرانه واحتراق المجني عليهما داخله، بينما المتهم الذي دفعه الانفجار إلى ممر المنزل حيث وضع الحقيبة التي سرقها من غرفة عمته، فقد أصيب أيضاً بعدة حروق ولكنه ولقربه من الباب استطاع الهروب ومعه غنيمته من المسروقات، وتم نقله إلى المستشفى وهناك قام الطبيب المعالج بالتحفظ على الحقيبة وفق الاجراءات المعمول بها في المستشفيات.

الحقيبة

وكانت الحقيبة بما فيه من مقتنيات خاصة بالمجني عليهما، كافية لأن تلقي بالشكوك حول المتهم الذي كان قيد العلاج في المستشفى، وبمواجهته خلال التحقيقات أكد في البداية أن الحادثة وقعت عرضاً ولا يد له فيها، ثم اعترف بجريمته، مبرراً ما اقترفته يداه بسوء حالته النفسية نتيجة اهانة المجني عليهما له. وأحالت النيابة العامة المتهم للمحاكمة بتهمة القتل العمد. وفي المحكمة أصر أولياء الدم على طلب القصاص من المتهم، وبالتالي أصدرت المحكمة الحكم بإعدامه، وهو الحكم الذي ايدته محكمة الاستئناف وأقرته محكمة نقض أبوظبي، بعد أن واصل أولياء الدم اصرارهم على القصاص ورفض كل الوساطات داخل العائلة للحصول على عفوهم.

الشهامة ..
طريق إلى السجن في بعض الأحيان!

حقوق الصورة محفوظة لصحيفة البيان

مهما كان رأي القراء أو انطباعهم عن سلوكيات أصحاب القصص التي سنرويها فإنها في كل الأحوال تمثل في جوهرها خروجاً عن القانون وأوقعت أصحابها تحت المسؤولية القانونية وقد تكلفهم ما يصل إلى عشر سنوات من حياتهم يقضونها في السجن ثمناً لشهادتهم بما لايعلموا حقيقته.

في القصة الأولى وقف شابان أمام محكمة الجنايات بتهمة المشاركة بتزوير محرر رسمي، حيث وقعا كشاهدين على وثيقة رسمية تثبت أن إحدى السيدات مطلقة ولم تتزوج بعد طلاقها مما يضعها على غير الحقيقة ضمن الفئة المستحقة للاعانة المالية من وزارة الشؤون الاجتماعية، ولم يكن الشابان عند توقيعهما على شهادة حالة السيدة الاجتماعية يعرفان حتى اسمها فكيف يمكن أن يكون لهما علم بحالتها الاجتماعية، هذا ما أكداه لهيئة المحكمة، موضحين بأنهما قدما شهادتهما أمام كاتب العدل حياء من والدتها العجوز التي صادفاها في المقر الرئيسي لدائرة القضاء بأبو ظبي عند ذهابهما لاستخراج بعض المستندات، وطلبت منهما أن يشهدا أمام كاتب العدل أن ابنتها مطلقة وأنها لم تتزوج بعد طلاقها، وكانت ملحة في طلبها وقد وضعته في قالب جميل من الدعوات الطيبة، وما كان يمكن لهما رفض رجائها أدباً واحتراماً لسنها.

ورغم أن حجة الشابين قد تبدو منطقية للكثيرين منّا، بل أن معظمنا يعلم في قرارة نفسه أنه كان لابد سيلبي رغبة تلك السيدة لو وضع في مكان أي من هذين الشابين، ولكن ماذا لو كانت النتيجة أن مال الدولة الذي خصص بهدف تأمين الحياة الكريمة للنساء المطلقات قد ذهب إلى من لا تستحقه، وماذا لو علم الشابان أن ما قاما به هو عند الله شهادة زور، وأنهما أصبحا أمام القانون مذنبين بحق المجتمع ويستحقان العقوبة وفق القانون، فهل لا يزال هذا السلوك شهامة وأدباً؟!

قضية أخرى مشابهة، وهي أيضاً تتعلق بشهادة تثبت أن إحدى السيدات لم تتزوج بعد طلاقها، ولكن المتهم قال إن صديقه اتصل به وطلب منه الذهاب معه للمحكمة للشهادة بأن أخته مطلقة ولم تتزوج بعد طلاقها، ورغم أنه لا يعرف شيئاً عن شقيقة صديقه ولا حتى اسمها، وهو حتى لم يعرف يوماً عدد شقيقات صديقه وإن كن متزوجات أم لا، ولكنهم أصدقاء ولا يعقل أن يرفض له طلباً بهذه البساطة، وبالتالي وقع كشاهد على هذه الورقة، ولم يعرف، كما ادعى أمام المحكمة، أن شهادته غير صحيحة إلا عندما طلبته النيابة للتحقيق معه كمتهم بالمشاركة بتزوير محرر رسمي، وليجد نفسه معرضاً للسجن ظلماً، فهو- وفق اعتقاده -كان فقط يجامل صديقه ويقدم له خدمة، دون أن يفكر ولو للحظة أن هذا الصديق قد أوقعه تحت طائلة المسؤولية القانونية، وأن هذه المجاملة قد تكلفه مستقبله.

أما في الحالة الثالثة، فلم يتمالك القاضي نفسه عن الابتسامة عندما راح المتهم يقول إن شهادته بأن المتهمة الثانية لا تعمل، كانت بدافع الشهامة فقط، ولكن الناظر إلى الفتاة يستطيع أن يعرف أنه من الصعب على شاب في سن المتهم أن يرفض طلب الشهادة مع فتاة بمثل جمالها، وخاصة أنه لا يعرف إن هذه الشهادة ستودي به إلى السجن لأنها شهادة زور أعطت تلك الفتاة الحق في الحصول على مساعدة من إحدى الهيئات الخيرية بينما هناك من هم أحق بها.

لم تتجاوز ١٩ عاماً ..

ومطلقة من أول في ٨٠ والثاني ٧٥ !

حقوق الصورة محفوظة لصحيفة البيان

لم تدرك في ذلك اليوم أن ما يحدث لها جريمة، كانت تلك طبيعة الأمور في مجتمعها الصغير المغلق، هي أنثى ولدت كذلك، عار مستقبلي متوقع بمجرد ولادتها، وسلعة يرجى منها الربح، ولكنها لم تدرك ذلك، فالسائد هو الطبيعي ولو كان خطأ، والصحيح شاذ مستهجن إن لم يكن هو السائد، وأن تزف إلى رجل يفوق جد والدتها سناً لم يكن مستهجناً وإن كان هناك شيء في داخلها يشعر باشمئزاز.

٦٢ عاماً هو عدد السنوات التي تفصل بين مولديهما، ومع ذلك كان زوجها، عريساً جمع الخريف بأوراقه الصفراء المتهالكة موتاً مع زهرة مازالت تتثاءب وقد شقت للتو جدار برعمها، كانت تلمح في عيني والدتها غصة وترى المدعوات يتهامسن ولكن لا أحد تحدث إليها عما ينتظرها بعد أن تهدأ الدفوف وتسكن القامات الراقصة، لم يقل لها أحد إن تلك اليدين المتعرقتين، حيث رسم الزمان ما شاء من سنواته عليهما أخاديد سيكرهان جلدها الغض لأنه يذكرهما بأنهما كتاب آن له أن يغلق، ولم يقل لها أحد إن نضرة شبابها ستشتعل ناراً في جوف ذلك العجوز ليظن أن كل شاب يراه ماراً من حارته هو لص جاء ليسرق منه الزهرة التي اشتراها بماله. كل ابتسامة يراها على شفتيها وكل نظرة من عينيها تغيب خلف فكرة أو خيال كانت تشعل نار غيرته، فقد كان أكثر الناس إدراكاً بأنه امتلك ما لا يستحق.

عذاب

شهور من العذاب عاشتها في منزله، فقد كان الحل الوحيد لإطفاء نار النقص التي تشتعل في جوفه أمام نضرتها هو إذلالها قدر ما استطاع، فكان يضربها بكل ما تصل إليه يده، وهي مستكينة لا تعلم أنها بشبابها تستطيع أن تدفعه على الأرض فلا يستطيع الوقوف بعدها، ولكنها لم تحاول لأنها اعتادت أن ترى نساء عائلتها يضربن فيتقوقعن على أجسادهن لتلقي الضربات دون صوت، ولم يتوقف الأمر عند الضرب فقد ابتدع أصنافاً من الإهانة لا تخطر على قلب بشر، إلى أن فاض بها الأمر فحزمت أمتعتها وخرجت من منزله.

عندما عاد إلى البيت ولم يجدها لم يخطر بباله إلا احتمال واحد وهو أن تكون هربت مع شاب من عمرها، فلم يكلف نفسه عناء البحث عنها أو سؤال أي شخص إن كان رآها، بل توجه مباشرة إلى الشرطة ليبلغ عن غيابها متهماً إياها بما في عقله من ظنون، ولكن المفاجأة أنها لم تذهب مع أحد بل عادت إلى بيت عائلتها التي ما إن علمت بما ظنه بابنتهم حتى وافقوها على طلب الطلاق، وساندوها بذلك فكان لهم ما أرادوا.

طلاق وزواج

نطق القاضي بحكم الطلاق فكانت وكأنها سمعت صوت تكسر القيود التي كبلت شبابها، وما هي إلا أيام حتى أخبرها والدها أنها سترافقه ووالدتها إلى إحدى الدول المجاورة، وهناك اكتشفت أنه أعد لها قفصاً جديداً وإن كان العريس هذه المرة أصغر بخمس سنوات من الأول، فقد كان يبلغ الخامسة والسبعين فقط بينما كان الأول قد تجاوز الثمانين، وبالفعل تم عقد قرانه عليها قبل أن يمر ٤٥ يوماً على طلاقها من الأول، أي خلال فترة العدة، فلم يكن والدها الذي لم يعرف أي قدر من التعليم على علم بوجوب مرور فترة بين زواج وآخر للتأكد من خلو رحم المرأة من الحمل.

لم تكن أيامها مع زوجها الثاني أفضل من أيامها مع الأول، فقد تكرر نفس سيناريو الغيرة والشك، وما اتبعه من إهانة وإذلال فكان أن عادت إلى بيت والدها مرة أخرى، ولكن هذه المرة لم تعد لوحدها، بل مع جنين يسكن في أحشائها ويوشك أن يخرج للحياة. ولما رفض زوجها تطليقها لجأت إلى المحكمة لتفاجأ أن هناك مشكلة في نسب طفلها، فقد يكون أي من طليقيها والد جنينها لعدم وجود فترة بين الزواجين، وبالتالي وجدت نفسها متهمة بالزواج قبل نهاية فترة العدة بالاضافة إلى مشكلة نسب طفلها ومن ثم حضانته.

المحكمة وبعد أن استمعت إلى تفاصيل القصة، وكيف بيعت هذه السيدة الصغيرة مرتين لمن يتجاوز جدها سناً، وقبل ذلك كيف حرمت من التعليم حتى لا تعرف حقوقها، قررت أن تنتصر لها فكان أن حكمت لها بالطلاق من زوجها الثاني مع إعطائها كامل حقوقها والحكم بنسب ابنها إلى الزوج الثاني، وأن تكون هي حاضنة ولدها، مع الحكم على والدها بالحبس ثلاثة أشهر لقيامه بتزويج ابنته قبل أن تنهي فترة العدة.

الزوج العقيم ..
يضرب زوجته الثالثة حتى الموت

حقوق الصورة محفوظة لصحيفة البيان

مغترب يعيش ويعمل في أبوظبي، فإذا ما عاد إلى بلدته الفقيرة بالغ في إظهار قدراته المالية ليبهر أبناءها ويحتل بينهم مكانة الوجيه، وقد طلق زوجته التي عاشت معه سنوات عدة في الغربة، لأنها لم تنجب له الولد، فاعتبر أنها عاقر لأن ذلك المجتمع يعتبر العقم عيباً يصيب النساء فقط، أما الرجل فلا يعيبه إلا جيبه، وهو جيبه عامر. ولم يكن من الصعب عليه أن يجد عروساً جديدة، فيكفي أن يضع عينه على أي فتاة لتكون من نصيبه، فكيف وقد كان أبو العروس مديناً له بمبلغ كبير وقد كتب به إيصال أمانة، وبالفعل زفت له العروس التي بلغت للتو السادسة عشرة وغادرت معه إلى أبوظبي حيث عاشت معه عامين ليس كزوجة بل كجارية، فقد تربت في مجتمع الزوج فيه سيد والمرأة جارية، وحتى وإن ضربها زوجها نهاراً كانت تأتي إليه ليلاً لتكون تحت أمره وتصرفه وقد أخفت بالمكياج آثار الضربات حتى لا تزعجه بها، ولكن ومع هذا لم تنجب له الابن الذي يريد، فأخذ يعايرها وينذب حظه بأن الله لا يرزقه سوى بالعقيمات. فقرر أن يتزوج للمرة الثالثة، ولكنه لم يطلق زوجته الثانية بل تركها على ذمته فهي امرأة مطيعة ولينة.

وعندما عاد إلى بلدته رآها، كانت مجرد طفلة في الخامسة عشرة، وإن كان الجسد يبوح بأنوثة ناضجة وجمال لم تستطع الثياب البالية أن تقلل من روعته، وعلى الفور قرر أن يتزوج منها فهي بلا شك ستنجب له الولد الذي يريد. وكما توقع وافق والدها على مصاهرته دون أن يلتفت إلى أنها بسنواتها الخمس عشرة ستكون الزوجة الثالثة له والثانية على ذمته وأن عمره يزيد على ضعف عمرها، لم يفكر والدها سوى بأنه سيوفر مصاريفها ومن يدري لعل صهره يأخذ أشقاءها للعمل معه في أبوظبي وينتشلهم جميعاً من هوة الفقر التي أدمنت السكن في تفاصيل حياتهم.

وتزوجها وجاء بها لتسكن في المنزل نفسه مع زوجته الأولى التي تقاربها سناً، ولكنها كانت أقل انكساراً لفقرها، فالأولى تعلم أن أي اعتراض منها على ما يفعله زوجها قد يودي بوالدها إلى السجن، حتى أنها لم تجد في العروس الجديدة منافساً أو عدواً، بل أيقنت أنها شريكتها في المأساة والألم، وأنه لم تكن لتأتي وتشاركها في هذا الزوج لولا أنها عاشت في ظروفها نفسها، وهكذا تقبلت الضرتان كل منهما الأخرى وعاشتا كشقيقتين. لكن العروس الجديدة ليست على القدر نفسه من الطاعة للزوج، فلم تكن الطفولة قد غادرتها تماماً وما زال في سلوكها بعض من الشقاوة التي تدعوها من حين لآخر إلى التغاضي عن بعض أوامر زوجها، وقد ضربها مراراً عن ذلك وكانت تعاوده، وفوق ذلك مرت سنة على زواجها منه ولم تحمل بالطفل الموعود.

في ذلك اليوم وفور وصوله إلى أسفل منزله نظر إلى الأعلى فإذا هي واقفة على نافذة المطبخ وقد أنزلت الغطاء عن شعرها، فصعد بسرعة ودخل الباب وكأنه وحش، فأمسكها من شعرها وجرها منه ليضرب رأسها بحوائط المنزل جميعاً بأقصى قوته، حتى أن الشرطة التقطت أجزاء من جلد وشعر ودم على معظم جدران المنزل، ثم أحضر الخرطوم الخاص بأنبوبة الغاز، فأخذ يضربها به بلا هوادة وعلى كل مكان في جسدها حتى أن الطبيب الشرعي قال إنه لم يستطيع حصر عدد الضربات لكثرتها وتداخلها، ثم أحضر الأسياخ المستخدمة في الشواء فأخذ ينخزها فيها ولم يتركها إلا بعد أن أفرغت من جوفها مادة خضراء ثم سلمت الروح إلى بارئها، وحتى ضرتها لم تسلم من الضرب فقد أصيبت بعدد كبير من الكدمات والكسور وهي تحاول الدفاع عنها. وعندما حضرت الشرطة بناءً على بلاغ الجيران الذين فزعوا من شدة الصراخ كانت الزوجتان على الأرض وقد أسلمت إحداهما الروح، بينما الأخرى في حالة ألم وخوف شديدين.

لم يجد الزوج القاتل ما يدافع به عن نفسه سوى أنه كان في حالة غضب شديد أغلقت عليه إدراكه عندما وجد زوجته وقد وقفت على النافذة من دون غطاء رغم أنه طالما نهاها عن ذلك، ربما انه نفسه لا يدرك أن غضبه عليها لم يكن لأنها أزالت الغطاء عن شعرها بل عن ما يعتبر في ثقافته عيب في رجولته وأظهرت أنه عاجز عن الإنجاب، فالرجولة في بعض المجتمعات غادرت كل ميادين الشهامة والعطاء والسلوك الإيجابي المشرف واقتصرت ساحتها على إنجاب الأطفال، وفي تلك اللحظة كان يفرغ إحباطه وفشله في ذلك الجسد الضعيف.

أما الزوجة الثانية فقد تنازلت عن حقها في الادعاء عليه، فقد كانت تخشى إن فعلت أن يسجن والدها بوصل الأمانة. وفي قضية القتل فرغم وحشية الجريمة، والتقرير الطبي الذي وصف إصابات الضحية بأكثر من خمس صفحات تضمنت وجود تفتت في جميع أضلاع الصدر وانفجار المثانة وانهراس الكبد، فإن الجريمة لم تكن قتل عمد يستحق عنه القصاص وفق القانون، بل ضرب أفضى إلى موت، ومع ذلك فقد أعطته المحكمة أقصى عقوبة في جريمة الضرب المفضي إلى موت، وحكمت عليه بالسجن ١٥ سنة مع دفع الدية الشرعية لعائلة الضحية.

تزوج بخادمته بعد أن حملت منه بستة أشهر ..

ومات قبل أن تلد طفلته بأيـام!

البيان حقوق الصورة محفوظة لصحيفة

لم تصدق الأرملة المكلومة نفسها عندما رأت خادمتها التي هربت من منزلها قبل أكثر من عام وقد دخلت عليها ومعها طفلة لتخبرها بأنها زوجة المرحوم الثانية وأن الطفلة هي طفلته. ولم تدري ماذا تفعل وقد تبين لها ن زوجها الذي مات قبل ستة أشهر ومازالت تبكيه كان قد تزوج من خادمتها وأنجب منها، وصارت تسترجع ذكرياتها وكيف اصطنع الانفعال عندما أخبرته بهروب الخادمة وكيف ادعى أنه عمم عليها عند الشرطة، لقد كان كل ذلك خداع وكان هو من هرب الخادمة ليتزوجها.

وحتى تتأكد الأرملة من حقيقة ادعاء خادمتها طلبت منها الأوراق الرسمية التي تثبت ماتقوله لعلها تجد فيها مايكذبها وتتخلص من الكابوس. ولكن الخادمة أخرجت الأوراق الرسمية وقدمتها بثقة لضرتها، فقرأتها مراراً فوجدت عقداً رسمياً بزواج الخادمة من كفيلها وشهادة لولادة الطفلة ولك تكن ترى غير الأسماء والعناوين. عقد زواج والاسمين صحيحين وعقد ميلاد الطفلة واسم زوجها ملحق باسم الطفلة التي ولدت وفق الشهادة بعد أيام من موت والدها. ورغم تأكدها من صحة الوراق قامت بطرد ضرتها متهمة إياها بالكذب والتزوير وهي تهددها بالسجن.

وبعد أن ذهبت الصدمة جلست الأرملة لتراجع الأوراق التي بقيت بحوزتها فاكتشفت أن تاريخ ميلاد الطفلة جاء بعد ثلاثة أشهر فقط من الزواج مما يعني أن الحمل تم قبل الزواج بستة أشهر وبالتالي الطفل مولودة سفاحاً وليس لها حقوق، وفهمت لماذا تأخرت ضرتها عن الكشف عن نفسها لمدة ستة أشهر بعد موت الزوج، كانت تعتقد أنه بذلك يكون قد مر أكثر من تسعة أشهر على هربها واعتقدت أن أحداً لن ينتبه للتواريخ. فما كان من الزوجة الأولى إلا أن رفعت قضية بالتضامن مع أبنائها أمام محكمة الأحوال الشخصية لنفي نسب الطفلة إلى والدها، واعترفت الخادمة أمام المحكمة أنا كانت على علاقة مع كفيلها أثناء عملها في منزل الأسرة وأنه كان يأتيها في غياب زوجته إلى أن حملت منه، وبعد أن بدأ الحمل يظهر عليها أخرجها من المنزل واستأجر لها سكن ثم تزوجها رسمياً بعد مرور ستة أشهر على الحمل ومات قبل أن تلد الطفلة بأيام.

المحكمة من جهتها رفضت الدعوى المقامة من الزوجة الولى وأبنائها لعدم جواز رفع قضايا نفي النسب إلا من قبل الأب تحديداً، كما حكمت المحكمة بثبوت نسب الطفلة إلى والدها وعدم اعتبارها طفلة سفاح وذلك بانظر إلى أن الولوية تقوم بالنظر إلى مصلحة الطفل. وبالتالي أصبحت الطفلة ابنة شرعية لوالدها وهي تحضر كل شهر برفقة والدتها للحصول على نصيبها من ميراث والدها.

رزق به والداه بعد ٧ سنوات من الحرمان ..
وأصيب بالشلل الدماغي في ربيعه الأول

محكمة أبو ظبي تحيل القضية إلى لجنة من ١٣ مستشفى
لتحديد سبب استيقاظه خلال اجراء جراحة لقلبه

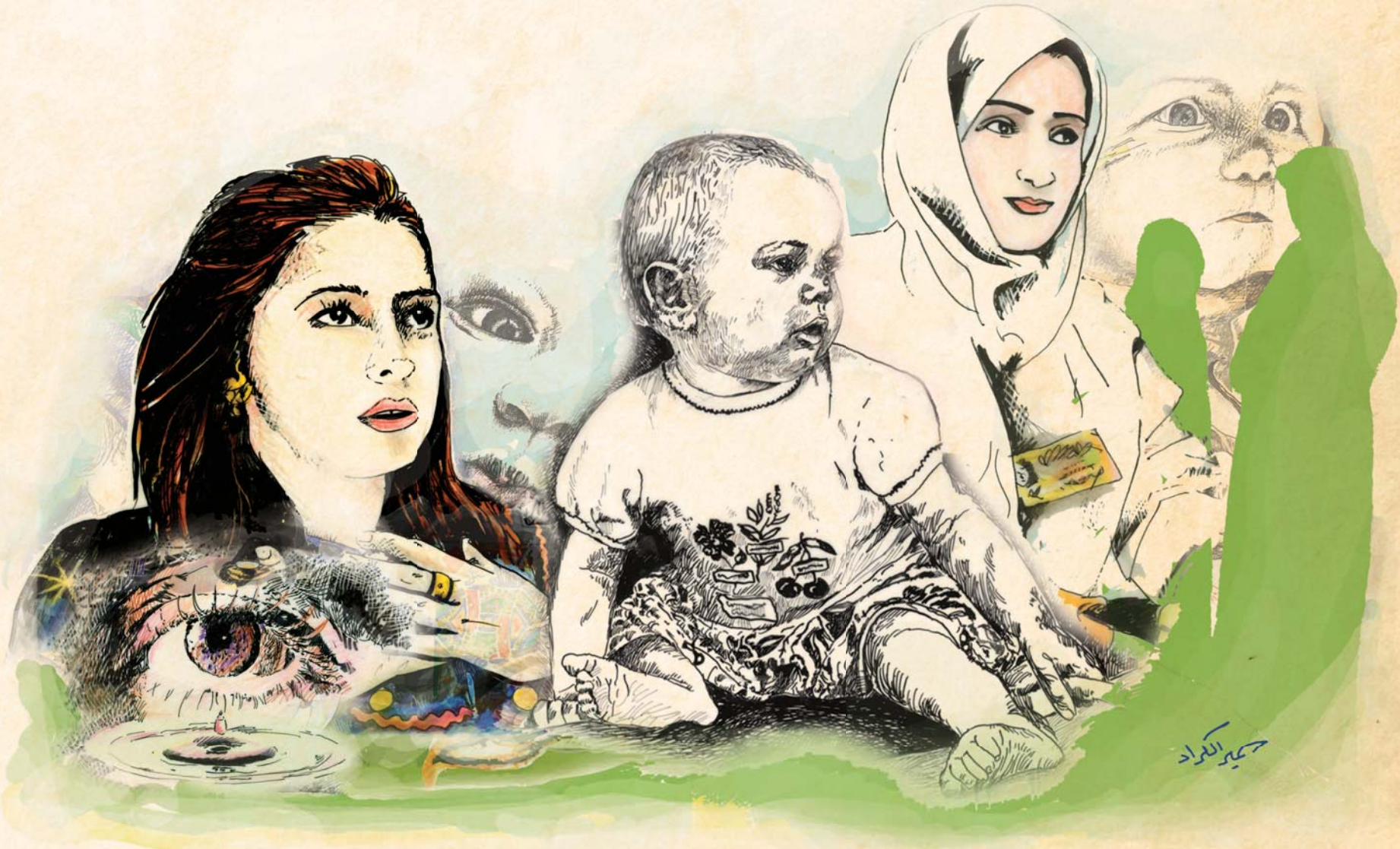

حقوق الصورة محفوظة لصحيفة البيان

بعد سبع سنوات من الانتظار والحرمان، رزق الله الزوجين الاماراتيين بطفلهما الأول اسماعيل، ليملأ حياتهما بالسعادة والأمل، ورغم أن الأطباء أخبروهما في الشهر السابع من الحمل بأن الطفل يعاني من ثقب بالقلب، إلا أن ذلك لم يمنع أحلامهما أن تحلق إلى المستقبل ليروه بعين الأمل شاباً ناجحاً وابناً باراً. وخاصة وأن كل من سألوه من اخصائيين أكدوا لهم أن عملية اغلاق ثقب القلب أصبحت من العمليات الروتينية البسيطة، وأن الخطر فيها يكاد أن يكون معدوماً كما في عمليات الزائدة الدودية.

وكان اسماعيل طفلاً جميلاً وطبيعياً في كل شيء، وقبل أن يتم عامه الأول بدأ بالمشي والكلام، وكانت ضحكاته تملأ البيت فيرتد صداها في قلب والديه سعادة وأمل. وما إن أتم الطفل عامه الأول في اكتوبر الماضي سلمه والداه إلى مركز كليفلاند في مدينة الشيخ خليفة الطبية لإجراء عملية إغلاق فتحة بين اثنين من شرايين قلبه. وخلال العملية استيقظ الطفل من البنج بينما لا يزال الأطباء يخيطون له قلبه، فحدث عنده تسارع في نبضات القلب نتج عنها انفتاق في القطب التي قام الاطباء بخياطتها في قلبه، وبالتالي حدث له نزيف، ولاصلاح ماحدث أجرى الأطباء للطفل الذي لايزال في عامه الأول أربع عمليات جراحية خلال ٢٤ ساعة فقط، مما أثر على دماغ الطفل وأصابه بشلل دماغي وعدم قدرة على الرؤية، ومع الوقت كانت حالته تصبح أكثر حرجاً حيث فقد أيضاً السمع والنطق وأصبح يدخل في نوبات غيبوبة كاملة ويتغذى من أنبوب يخترق بطنه، وهو الآن يعيش في مركز لاعادة التأهيل في ألمانيا، حيث يؤكد الأطباء أن حالته أصبحت مستقرة.

ولجأ والد الطفل إلى المحكمة لمقاضاة المركز الطبي، طالباً عرض ولده على لجنة طبية لبيان سبب ماحدث، ولكن المحامي عن المركز الطبي طلب من المحكمة رفض هذا الطلب مؤكداً أن المستشفى قام بواجبه وأن ماحدث كان عرضياً وليس للأطباء ذنب فيه، ومن جهتها المحكمة قررت أن تحال القضية إلى لجنة طبية مكونة من الأطباء الاستشاريين و ١٣ من المؤسسات الطبية المختلفة، مثل مستشفى خليفة والمستشفى العسكري ومستشفيات أخرى. على أن تقوم هذه اللجنة بعمل دراسة للحالة، وإجراء الاختبارات اللازمة والتحقيقات الممكنة بما يمكنها من تحديد الخطأ الذي ارتكب بدقة وتحديد الطرف المسؤول عنه كي تتمكن المحكمة من اصدار حكمها بناء على تقرير اللجنة المختصة المكلفة.

عندما ينخر رفاق السوء ..
بنياننا الأغلى

حقوق الصورة محفوظة لصحيفة البيان

لله در أمهاتنا العربيات، ليست عنصرية ولكن من ذا الذي لا يوافقني الرأي وقد كن هؤلاء الرائعات منذ الأزل السر الذي لم تبح به كتب التاريخ عن انبعاثنا بعد كل موت، هن نساء احترفن احتلال القمم، قمة الحب وقمة القوة وقمة الحنان وقمة الضعف، هن المؤمنات اللواتي يقفن بعد كل نازلة ليقلن حسناً ثم يلملمن شظايانا ويعبرن بنا عبر ضفاف الجرح لنصل إلى بر الأمان ولنكون بهن ومعهن أقوى وأفضل.

من هؤلاء سيدة تناقلت وسائل الإعلام العالمية صورتها بعد أن أصدرت محكمة جنايات أبو ظبي الحكم على ابنها البالغ ١٩ عاماً بالإعدام مع أخر أوروبي، وفوجيء الجميع بها قوية متماسكة تخفف عن الأم الأوروبية التي انهارت على الأرض تبكي وتولول، بل وتوجهت بملامح القوة على وجهها إلى حيث احتجز ولدها لتقول له أن لا يخاف وأن الحكم ابتدائي وأنها ستطعن بالحكم، وأن العدل لا شك ستكون له الكلمة النهائية. كانت تمر على الجميع لتحدثهم بكلمة أو اثنتين لا أكثر ثم تبتعد مسرعة وكأنها تخشى أن يرد عليها بكلمة ينهار بعدها هيكل القوة الذي استطنعته في مواجهة موقف ندر ان تمر به أم، فقد أيقنت بفطرتها أنها تحمل على كاهلها مستقبل أسرتها بعد أن أقعد الحدث زوجها مريضاً، وأن كل شيء سينهار إن ضعفت ولو للحظة.

لم تعش هذه الأم حياة عادية بل أياماً اصطبغت بكل أشكال الألم منذ نعومة أظفارها، فألت على نفسها أن تجنب أبنائها كل ما مر بها وعملت على ذلك بأن وفرت لهم الكماليات بنفس وفرة الضروريات، وألحقتهم بأعرق المدارس والجامعات واغلاها لتضمن لهم مستقبلاً مميزاً وأحاطتهم بالحب والرعاية، ولكن في غفلة من الزمان تسلل أصدقاء السوء إلى حياة ابنها الصغير فسلبوه مستقبله ووضعوه موضع الشبهة عندما علموه تعاطي الحشيش ليجد نفسه متهماً بالاتجار بالمخدرات محكوماً عليه بالإعدام. ومن منا مهما قدم لأبناءه، يستطيع ان يمنع عنه رفاق السوء الذين يقابلونهم في كل مكان فيعيثون في نفوسهم عبثاً وتخريباً.

هي لم تستطع حتى الآن ان تحدد متى تسلل هؤلاء إلى حلمها ليدمروه، ولكنها توقن بقلب الأم أن الضعف أصبح بالنسبة لها رفاهية لا تقدر عليها، فوقفت في ذلك الموقف الي تناقلته وسائل الإعلام العالمية باستغراب، ولكن لا أحد يعلم مافعلت عندما غادرت المحكمة، في مساء ذلك اليوم اتصلت بي باعتباري متابعة للمحاكمة، وكنت ألمح الدموع في نبرة صوتها وكأنها تتقاطر على يدي، كانت تبكي طفلها الذي سكن رحمها لتسعة أشهر وعشرة أيام رافضاً الخروج من رحمها حتى اضطر الأطباء إلى إخراجه رغماً عنه، وكيف أرضعته لعامين ونصف العام، قالت لي أنها اشترت فاكهة المانجا التي يحبها وعندما أخرجت احدى حباتها لتأكلها لمحت صورة ابنها وهو يأكل المانجا بشغف طفولي ففص قلبها بحسرة اغلقت قلبها عن منافذ الحياة، ثم غسلت الفاكهة وجففتها بعناية ووضعتها بالثلاجة لتنتظر عودته.

وضعت صورته في كل مكان ولا زالت ترتب غرفته في كل يوم وقد سمحت لدموعها بالهطول كلما كانت بمفردها ثم تجلس لتتابع برامج الطهي الذي تعود صغيرها ان يشاركها مشاهدتها.

ولا تزال هذه المرأة تتأرجح بين لحظات القوة والضعف، ففي احدى جلسات الاستئناف الذي أقامته على حكم الاعدام بحق ولدها، كانت تجلس باكية في مكان قريب من حيث يقف، وقد لاحظ الجميع ماعداها كيف كانت تمد جسدها نحوه، وكأن روحها التي تسكن خلايا هذا الجسد تسير بدون ادراك منها لتحاول لمسه. وفي الجلسة التالية أخبرت كل من قابلها انها ممنوعة من حضور الجلسة، ليظن أن القاضي هو من منعها، ولكنها كانت تقول بفخر ان ابنها هو من أمرها بذلك، وكأنها تحاول أن تعيش في تلك اللحظة مستقبل تخشى انه لن يأتي عندما يصبح رجلاً قوياً يأمر وهي المراة الضعيفة التي تطيعه، كانت تريد أن تسرق تلك اللحظة من المستقبل، وكانت سعيدة بذلك الإحساس.

وفي خضم هذا الألم كانت تعرف انه لا يزال طفلها وعليها أن تربيه إلى أخر لحظة في حياتها وحياته، أرادته أن يخرج من أتون هذه التجربة رجلاً حقيقياً، كما يخرج المعدن الأصيل من النار وقد تحرر من الشوائب، كانت تخشى عليه من رفاق السجن أن يفسدوه فآلت على نفسها أن تحميه منهم كما لم تستطع أن تحميه من رفاق السوء خارج السجن. كانت قوية عندما وقفت في وجهه وطالبته أن يعيش هذه التجربة بقوة، وأن يتحمل نتيجة سوء اختياره لأصدقائه. ربما لأن نهاية هذه المحنة لم يكن بالنسبة لها مجرد أمل، بل واقع حتمي تعمل على تحقيقه ليقينها ببراءة ابنها من تهمة الاتجار، وعليها ان تستعد لما بعده بأن تعد ولدها للأيام التالية لخروجه من السجن وقد اصبح رجلاً حقيقياً كما أرادته، فقد أيقنت أن الرجال تصنعهم المحن إن تعاملوا معها كما يجب ولا تصنعهم المدارس والجامعات الراقية.

عض اثنين من عناصر كمين الشرطة..

محاكمة لص قضم جزء من وجه ضحيته

لأنها كشفت عن وجهه!

حقوق الصورة محفوظة لصحيفة البيان

أصدرت محكمة جنايات أبو ظبي خلال جلستها أمس الحكم بإدانة أسيوي بجرم الاعتداء على فتاة عربية وقضم قطعة من وجهها وسرقتها بالإكراه وعض اثنين من رجال الشرطة وحكمت عليه بالسجن سنة عن جريمة الاعتداء على الفتاة وسنة عن جريمة السرقة بالإكراه، بالإضافة إلى الحكم عليه بالحبس ستة أشهر عن جريمة الاعتداء على رجال الشرطة أثناء قيامهم بعملهم كما تضمن الحكم قراراً بإبعاده عن الدولة بعد تنفيذ الحكم.

وفي تفاصيل القضية وفق رواية شقيقة الضحية والموكلة عنها في المحكمة، أن شقيقتها والتي تعمل في احدى المستشفيات كانت عائدة من عملها في رابع أيام عيد الأضحى المبارك، وكانت مناوبتها في ذلك اليوم من الساعة الثالثة ظهراً إلى الساعة الحادية عشر ليلاً، ولأنها كانت تخضع لنظام غذائي لتخفيف الوزن فقد طلبت من سائق التاكسي أن ينزلها على الشارع الرئيسي لتتمكن من المشي بضع دقائق إلى منزلها في المنطقة خلف شارع المرور. ورغم أن المنطقة كانت منارة بشكل جيد ولكنها كانت شبه خالية في يوم العيد وهي منطقة فيلل غالبية سكانها من المواطنين الذين اعتادوا قضاء اجازات العيد خارج المدينة. وأثناء سيرها شعرت أن هناك من يتعقبها، ثم شعرت بيد تعيد رأسها بقوة كبيرة إلى الخلف وأخرى تمسك بها، فأخذت تصرخ وتقاوم حتى استطاعت أن تنزع الشماخ الذي كان يغطي وجهه وتنظر إليه، وفي هذه اللحظة قام بغرس أسنانه في وجهها بقوة منتزعاً منه قطعة، كما أخذ هاتفها المتحرك وحاول انتزاع حقيبتها ولكنها تشبثت بها فقد كانت قد حصلت على راتبها الشهري للتو، وبما أنه لم يكن يعلم فلم يصر على أخذها وهرب تاركاً ضحيته تتلوى من ألمها. وبعد ذلك صارت تركض وهي تصرخ بحثاً عن منقذ، فخرج أحد الجيران وحاول مساعدتها ولكنها خافت منه وحاولت الهرب لولا أن زوجة الرجل خرجت وطمأنتها وتم الاتصال بالشرطة كما اتصلت بشقيقتها التي ما إن رأتها حتى أغمي عليها.

ومن الناحية الطبية فقد تم عمل ثلاث عمليات تجميل ترميمية لها، فقد تم اقتطاع أنسجة من باطن الخد وتم وضعها بدل التي تم قضمها. أما من فيما يتعلق باجراءات القبض عليه فلم مرت عدة أيام دون أي نتيجة، ولكن شقيقة المجني عليها كانت تحاول دائماً الاتصال بالهاتف المتحرك ولم يكن قد أغلق، ولكنه لا يرد، إلى يوم اتصلت فيه في ساعة متأخرة ليلاً فرد عليها وصارت تستدرجه باتصالات متتالية بمساعدة رجال الشرطة ووفق توجيهاتهم، حيث أكدت له أنها لن تتصل بالشرطة لأنها مخالفة لشروط الاقامة وفي حال تقدمت بشكوى فسيتم سجنها هي، وهكذا أعطته أكثر من موعد ولكنها لم تذهب بناء على توجيهات الشرطة حتى يطمئن لها، وفي آخر مرة قالت له أن أسرتها خارج أبو ظبي، وطلبت منه الحضور إلى نفس مكان الحادث، وأنها حتى تتغلب على خوفها فستأتي بصديقتها ووافق، وتم اعداد كمين له بمساعدة الشرطة التي ملأت المنطقة، ولكنه اتى مرتدياً لباس بلاده الوطني وقد ادعى لها أنه سيرتدي بنطال وقميص، كما كان قد لف رأسه بالشماخ وقد وضع سماعة البلوتوث على أذنه حتى لايلاحظ أحد أنه يتحدث بالهاتف، ومر بالقرب منها أكثر من مرة دون أن تعرفه، ولكن الشرطة شكت به، ولأنه لم يكن يتحدث على الهاتف، فطلبت منها الاتصال والاغلاق أكثر من مرة ليشك بأنه هناك مشكلة بالهاتف فيخرجه من جيبه، وهو ماحدث، وفي تلك اللحظة داهمه رجلي شرطة فقام بعض أحدهم من ذراعه محدثاً به جرح قطعي كما قضم اصبع الأخر وظل متشبثاً به حتى جاء أخرون محاولين اخراج الاصبع من فمه قبل أن يقطعه مما أدى إلى خلخلة في أسنانه، وهذا وفق رواية الضحية والشرطة، وهو مايخالف رواية المتهم الذي قال أنه تعرض للضرب مما أدى إلى خلخلة أسنانه.

الضحية ورغم القبض على المتهم وتحسن حالتها الصحية لم تستطع أن تعود لحياتها الطبيعية فقد أصبحت في حالة من الفزع الدائم حتى أنها تخشى البقاء أو النوم لوحدها، ولذلك عادت إلى بلدها في محاولة لنسيان الحادث.

انتزعوا منها رضيعها بالخديعة..
فأصبح قلبها فارغاً

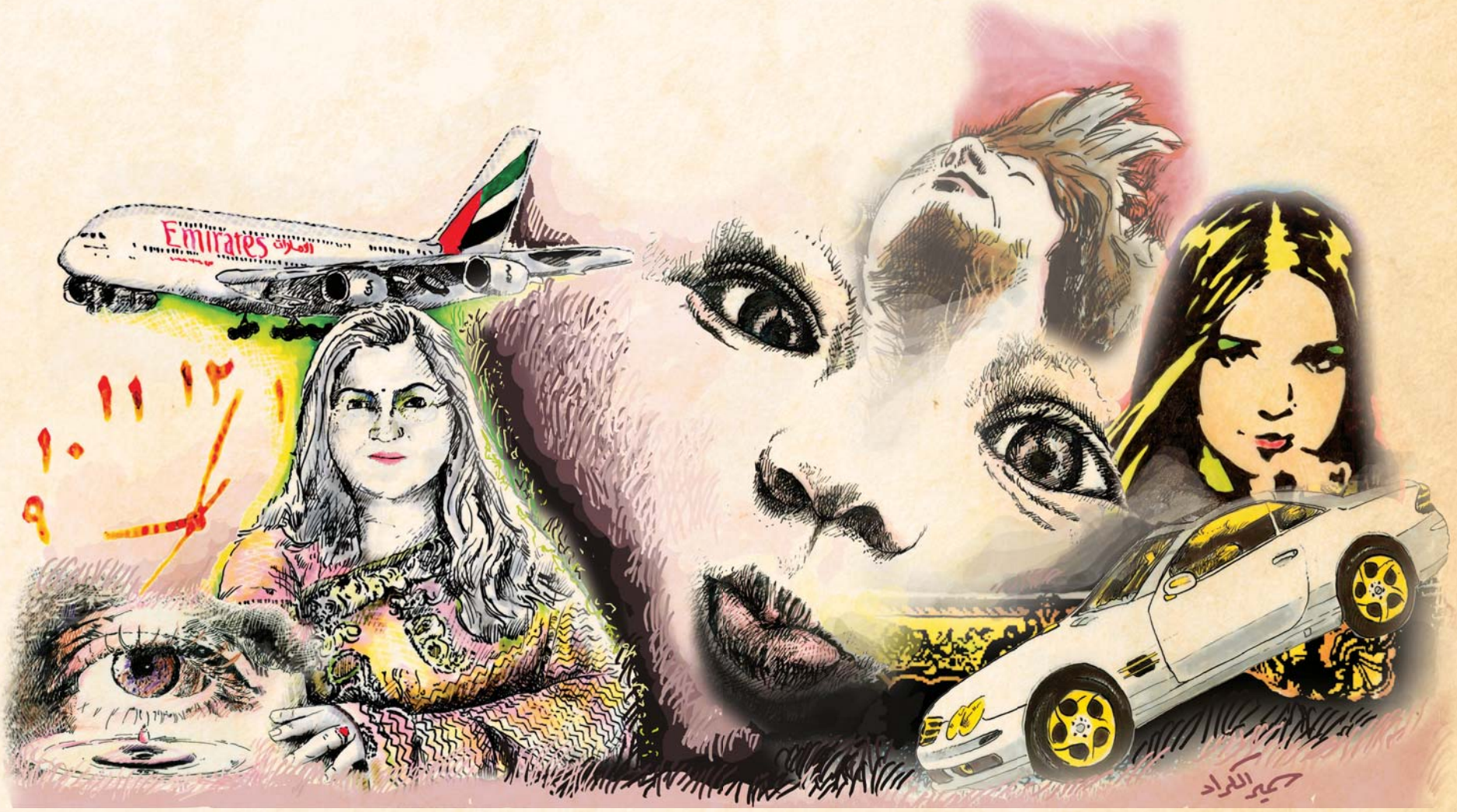

حقوق الصورة محفوظة لصحيفة البيان

لن يستطيع أحد أن يصل إلى عبقرية وصف القرآن الكريم لأم نبي الله موسى عليه السلام لحظة فراقها رضيعاً، فأصبح قلبها فارغاً، فرغم أن هذه الأم اختارت بإرادتها الحرة أن تفارق رضيعها حماية له، ورغم إيمانها بصدق وعد ربها عز وجل بإعادته إليها.

لكن ذلك لم يمنع قلبها أن يتلاشى من جوفها. فكيف بمن أخذ منها رضيعها الذي لم يتم الشهر من عمره رغماً عنها، ودون أن تستطيع معرفة أي شيء عن مكانه وحاله رغم مرور ثمانية عشر شهراً على غيابه.

لاعجب أن تصاب هذه الأم الشابة بمرض نفسي جعلها أقرب إلى من يسير نائماً، وعيناها تنظر إلى اللاشيء، هناك حيث يوجد ولدها في أحشاء الغيب. هو كبر ولابد أنه بدأ بالكلام فمن التي حصلت منه على أول كلمة «ماما»، وهل وجد قلباً يراقب بجزع أولى خطواته.

بل كيف يبدو الآن وهل ستعرفه إن رأته ثانية، وربما تلوم نفسها على سوء اختيارها لمن تزوجته، أو تلوم أسرتها التي داومت على الاعلان أنها مستعدة لدفع المال تفادياً لأي خلاف، حتى إذا توقفت عن بذله عوقبت هي بحرمانها من رضيعها.

الطمع

بدأت القصة بزواج قام على الطمع بين شابين آسيويين ينتميان لثقافة تحمل الزوجة وأسرتها أعباء الزواج المالية، وقد علم الزوج أن أسرة عروسه مقتدرة مادياً ولن تبخل بأي شيء لتحقيق سعادة ابنتهم واستقرارها، وأكدوا هذا عملياً صباح اليوم التالي للعرس حيث قدموا خمسين الف درهم هدية لزوج ابنتهم عدا المشغولات الذهبية التي قدموها للعروس.

وبعد فترة قصيرة من الزواج بدأ الزوج بتنفيذ خطته بابتزاز أسرة زوجته، فأساء معاملتها بطريقة لم تعتدها في أسرتها، لتترك منزله إلى بيت والديها، وحاولت الأسرة التي تنتمي إلى ثقافة تعتبر الطلاق مصيبة كبرى وعاراً لا يمحى، أن تقنع الزوج بضرورة معاملة ابنتهم بالحسنى، ولكنه رفض مجرد المناقشة، ثم أرسل والدته لتخبرهم أن عليهم أن يدفعوا ٥٠ ألف درهم ليسمح لابنتهم بالعودة.

فوافقت الأسرة حتى لا تعرض ابنتها لعار الطلاق، وعادت الزوجة إلى بيت زوجها لتبقى فيه عشرة أيام فقط تعاني فيها أضعاف ماتحملت من قبل بل وطردت من منزلها ليعود زوجها ويفاوض أسرتها لدفع ٥٥ ألف درهم، فرضخوا له فقد كانت ابنتهم قد حملت بجنينها الأول.

ولأن الأمر كان مجدياً للزوج، فقد بدأ يتمادى في الاساءة لزوجته، ولم يعد مهتماً بإخفاء علاقته بأخرى تقيم في بلدهم الأم، أو حتى إغلاق جهاز حاسوبه لإخفاء استخدامه في اقامة علاقات متعددة مع أخريات، فأصبحت تقرأ تلك المحادثات بكل ما تتضمنه من نعوت بذيئة بحقها وحق أسرتها. ولم تستطع الزوجة أن تتحمل المزيد من الاهانات فذهبت لأسرتها، التي فاض بها الكيل أيضاً فلم تحاول التواصل مع الزوج أو حتى مراضاته كما كانت تفعل كل مرة.

تنازل

لم يسأل الزوج عن زوجته أو طفلهما الذي أنجبته خلال اقامتها في منزل أسرته منتظراً أن يعاودوا كما كل مرة ان يتوسلوا إليه إعادتها لمنزله، ولكنهم لم يفعلوا لأنهم أيقنوا أخيراً ان ابنتهم لن تستطيع التعايش مع ذلك الرجل، وأوجدوا لها عملاً في أبوظبي لتقيم معهم، وطلبوا منه أن ينقل إقامتها من كفالته إلى كفالة العمل الجديد، فأبدى عدم ممانعة واتفق على اللقاء في ادارة العامة للاقامة وشؤون الاجانب في دبي ليوقع لها الأوراق المطلوبة، وقد علم أنهم توقفوا عن الرضوخ لابتزازه.

وفي يوم الواقعة التقى الزوجان في دبي حيث قام بالتوقيع لها على جميع ماطلبت من مستندات، وعند خروجهما طلب منها أن تحضر الطفل إلى جدته التي تنتظر في السيارة وهي متشوقة لرؤية حفيدها الأول، فلم تمانع الزوجة وأخذت رضيعها وسلمته لجدته، وماهي إلا لحظات حتى ارتفع صوت الطفل بالبكاء، وربما كانت جدته قد آلمته متعمدة ليبكي، لتطلب منها أن تحضر بعض الحليب لإطعامه، فما كادت تصل إلى سيارة والديها لإحضار الحليب حتى تحرك زوجها مغادراً المكان ومعه رضيعها.

في تلك اللحظة توقفت مداركها جميعاً، وأصبح عالمها كله مختصراً في دوران عجلات السيارة المبتعدة، وركضت خلف السيارة وهي تنادي على ولدها غير عابئة بالسيارات التي كادت تدهسها أكثر من مرة، فما إن غابت السيارة عن ناظريها حتى انهارت وسقطت أرضاً فاقدةً الوعي.

لم تكن الحادثة وليدة فكرة عابرة، بل أمراً دبر بليل، فقد خطط الزوج ووالدته للأمر بحيث اختاروا وقت مقابلتها لتوقيع الأوراق ليتوافق مع وقت إقلاع طائرة كانوا قد حجزوا عليها تذكرتين للجدة والطفل، فأخذوا الطفل من أمه إلى المطار مباشرة ليغادر الدولة بلا عودة، وعند ابلاغ الشرطة قيل للأم إن الواقعة لا تعتبر جريمة لأن الأب لا يعتبر خاطفاً لطفله.

شهادة حق تنير بصيرة القاضي .. فينتصر لفتاة مستضعفة!

للحق أهله الذين يقفون على كل مفاصل الحياة ليعيدوا توجيه تفاصيل الأيام نحو شمس الحقيقة حيث دفء الأمان ونور الحق. رجال ونساء يسكنون ضمائرهم. بسطاء ينحني الجبابرة لهيبة الصدق في لمعة أعينهم، ومنهم امرأة لا تزال تسكن في ذاكرة قاضي محكمة الجنايات في أبوظبي منذ وقفت أمامه لتقدم شهادتها أمام المحكمة متحدية كل المحذرين من عواقب ما تقول، ثم قالت له بنبرة الحق « يا سعادة المستشار هذه الشهادة كانت أمانة ثقيلة حملتها بإرادتي، والآن أنزعها من رقبتي لأضعها في رقبتك فلا تضيعها»

بدأت هذه القضية عندما سافر المتهم إلى إحدى الدول الأسيوية ليختار بنفسه خادمة لمنزله بمواصفات خاصة، وهناك حصل على طلبه، فتاة في مقتبل العمر تحمل في ملامحها وجسدها المرادف المجسد لكلمتي الجمال الفتنة. فقدم كل الإغراءات لاستقطابها للعمل لديه، وبالفعل وافقت الفتاة وأهلها على مرافقتها له إلى أبو ظبي لتعمل خادمة في منزله وتقيم مع زوجته وأبناءه.

وما إن وصل إلى الدولة حتى بدأت نظراته وتصرفاته تتغير، وبدل أن يأخذها إلى منزله لتسكن مع زوجته وأطفاله، ذهب بها إلى أحد الفنادق خارج أبو ظبي، حيث احتجزها عدة أيام، وهناك قام بالاعتداء عليها عدة مرات بوحشية، ثم أخذها إلى أبو ظبي، وفي الطريق انحرف نحو الصحراء حيث أوقف السيارة وعاود الاعتداء عليها مرة أخرى. ثم ذهب بها إلى منزل عربي يعمل لديه، وطلب من زوجته أن تبقيها لديها حتى يأتي بعد أيام ويأخذها إلى منزله.

ومنذ اللحظة الأولى لدخول الفتاة إلى ذلك المنزل وهي مصممة على البقاء جالسة على الأرض في إحدى الزوايا منكمشة على نفسها، حتى أنها لم تتناول أي طعام لمدة ثلاثة أيام، وكلما حدثها أحد لا يزيد ردها على التوسل إليه إعادتها إلى بلدها وذويها، وكانت دموع الفتاة التي لا تنقطع على مدار ساعات اليوم تؤكد أنها مرت بظروف صعبة حولتها إلى ذلك الحطام، ولم ترد على استفسار السيدة حول أسباب بكاءها ورفضها الطعام إلا بعد أن هددتها باستدعاء الشرطة واتهامها بالسرقة. ولأن الفتاة لم ترى منذ مغادرتها بلدها سوى أناس بلا ضمائر فقد صدقت تهديد المرأة وأخبرتها بما فعله معها المتهم، وعندما حدثت المرأة زوجها بما حدث طلب منها عدم التدخل فالرجل ولي نعمته ولا يستطيع الوقوف في وجهه حتى لا ينهي خدماته ويعيده إلى وطنه حيث لا مورد رزق له، ولكنها رفضت منطق زوجها وأصرت أن تنتصر للفتاة، وهكذا اتصلت بالرجل وطلبت منه مقابلتها، وعندما واجهته بما عرفت وطلبت منها إصلاح خطأه، طلب منها فحص الفتاة فإن ثبت أنها حامل تزوجها وإلا أعادها إلى بلدها مع تعويض مناسب.

وكان من المفاجئ بعد أن تبين حدوث حمل أن الفتاة رغم فقرها وبساطتها كانت هي من رفض الزواج من الرجل الذي انتهك كرامتها وعاملها بوحشية، مصممة على العودة إلى بلدها كمطلب وحيد لها في مواجهة أي محاولة لإقناعها بذلك الزواج، ولم يبقى أمام السيدة لمساندة الفتاة إلا اللجوء للشرطة، وبعد أن تم تسجيل شكوى الفتاة وأقوالها أمام النيابة قامت بمساعدتها على العودة إلى وطنها. وبعد فترة وأثناء سير القضية قدم المحامي ورقة تنازل تحمل توقيع الفتاة، وتقول فيها أن ادعاءاتها لم تكن صحيحة تماماً.

وفي جلسة المحاكمة وقفت السيدة تؤدي شهادتها بكل ما سمعت من الفتاة، ثم توجهت للقاضي بأنها حملت هذه الأمانة الثقيلة لمدة طويلة وقد أنهكت لكثرة ما مورس عليها من ضغوط حتى تتخلى عنها، وأضافت أنها ارتاحت فقط بعد أن خلعت هذا الطوق الغليظ من عاتقها لتضعه في رقبة القضاة. ولم يكن القاضي بحاجة إلى من يذكره بثقل الأمانة التي يحملها عندما ينظر في أي قضية، ولكن هذه القضية بالذات كان كل حرف من وقائعها مرسوم بعناية على صورة براءة المتهم، ماعدا صرخة تلك الشاهدة بقيت تدوي في ضمير القاضي حتى أصبح موقناً بأن الحق الذي ثبت هذه الشاهدة على موقفها لاشك أوقع المجرمين بخطأ ما يكشف جريمتهم وقد كان.

وبعد دراسة مستفيضة لاحظ القاضي أن تاريخ الإقرار الذي قدم على أساس أنه موقع من الفتاة، كان بتاريخ سابق لتاريخ إدلاءها بأقوالها أمام النيابة، فلماذا لم تأتي على ذكره في أقوالها في النيابة، ولماذا لم يقدمه المحامي إلا بعد سفر الفتاة، ثم أمعن القاضي في توقيع الفتاة فوجده متقناً ولكنه ليس تلقائي، كانت خطوطه ترتعش بين وقت وآخر، فلمعت فكرة في رأس القاضي، ثم أمسك بتوقيع الفتاة على المحاضر فوجده مماثلاً لتوقيعها على الإقرار، وعندما وضعهما فوق بعضهما تبين أنهما متطابقين تماماً، وهذا غير ممكن عملياً، فلا بد يكون هناك اختلاف ولو بسيط في انحناءات الإمضاء أو طول خطوطه، ولكن أن يتطابقا تماماً فهذا ليس له غير معنى واحد وهو أنه تم نقل التوقيع من المحضر بطريقة المطابقة، وهنا ارتاح ضمير القاضي إلى ما وصل إليه، وفي جلسة المحكمة أعلن القاضي بصوت الحق الحكم على المتهم بالسجن ١٠ سنوات مع إلزامه بدفع ٢٠٠ ألف درهم للمجني تعويضاً عن فض بكارتها. وهو الحكم الذي أقرته محكمة الاستئناف، كما وافقت عليه المحكمة العليا.

« ضمن التعاون القائم مع دائرة القضاء في أبو ظبي تنشر « الخليج» صباح كل ثلاثاء قصة من واقع ملفات القضاء»

رغم كل التحذيرات من رسائل التصيد الالكترونية ..

محتال يستولي على أموال آخرين بعمليات احتيال مزدوجة الأطراف!

رغم كل التحذيرات التي تطلقها البنوك والجهات الأمنية والقضائية، لا يزال هناك من يقع ضحية الاحتيال الالكتروني، ويسلم بياناته البنكية بكل سهولة لأي مجهول يتسلل إليه عبر شبكة الإنترنت منتحلاً مسميات مختلفة، متناسين أن بيننا من يبحث عن ثراء سهل بلا جهد أو عمل حقيقي، والغريب أنه وحتى الآن يوجد من يعتبر الإنترنت منطقة آمنة يثق بكل من وما يأتيه من خلالها، وإلا كيف استطاع رجل واحد أن ينصب على عدة أشخاص ويقنعهم بان يعطوه بيانات بطاقاتهم البنكية ليستخدم أموالهم كيف يشاء، ولا يكتشفون ذلك إلا بعد أن يجمع حصيلة احتياله ويغادر الدولة تاركاً خمس قضايا احتيال لتحكم غيابياً.

الحكاية لشاب تعب في وقت مبكر من حياته من العمل وبذل الجهد الحقيقي اللازم لبناء مستقبله، فاستغل قدراته المميزة في التعامل مع شبكة الانترنت، وأرسل رسائل التصيد إلى عدة أشخاص مدعياً أنه من البنك الذي يتعاملون معه، وطلب منهم الدخول إلى موقع البنك المزعوم لتحديث بيانات بطاقاتهم الائتمانية، وبالفعل كان الرابط يؤدي إلى صفحة الكترونية متقنة التقليد لصفحات البنوك، حيث قام المتهم بوضع خانات للعديد من البيانات ومن ضمنها البيانات التي يحتاجها في الاستيلاء على أموال المجني عليهم.

لم تنطلي الحيلة على العديد ممن وصلتهم هذه الرسائلن وربما كان المتهم يعلم أنها لن تكون كذلك، فأرسل الكثير من الرسائل موقناً انها لابد ستجد عدداً ولو قليل ممن يستجيبون له، ولم يخب أمله فقد استجاب له خمسة أشخاص وزودوه بما أراد من معلومات مهدت له الطريق نحو أموالهم.

لم يكن المتهم ساذجاً حتى يقوم بسحب الأموال مباشرة، وكان عليه أن يطيل ما استطاع خطى الأموال نحوه، وبالتالي اعاقة وصول التحقيقات إليه أطول فترة ممكنة. وكان لا بد له لذلك بأن يجد له ضحايا آخرين ليتحملوا جريرة عمله، ولم يكن ذلك صعباً، فمع وجود الطمع بين الناس لن تبور سلعة المحتالين ولن يعدموا الوسائل، فقد أقنع المتهم العديد من الأشخاص بأنه يعرف البعض ممن يعملون في مرور أبو ظبي، ويستطيع من خلالهم الحصول على تخفيض كبير في قيمة أي مخالفة مرورية، فما كان من هؤلاء إلا أن سلموا له قيمة مخالفاتهم المرورية وفق المبالغ المتبقية بعد خصم التخفيضات الموعودة، فأخذها المتهم لنفسه، ثم دفع قيمة المخالفات كاملة من خلال بيانات البطاقات الائتمانية التي حصل عليها من المجني عليهم، قاطعاً بذلك العلاقة السببية المباشرة بينه وبين المبالغ المسحوبة.

المجني عليهم الذين فوجئوا برسائل نصية تفيد بخصم المبالغ المدفوعة من حساباتهم البنكية، استفسروا من البنوك التي يتعاملون معها ليتفاجئوا بان أموالهم دفعت لسد قيمة مخالفات مرورية، فاعتقدوا أن بالأمر خطأ ما أو أن هناك آلية جديدة تمكن المرور من سحب قيمة المخالفات من حساباتهم دون الرجوع إليهم، فقاموا بمراجعة إدارة المرور، ليكتشفوا أن التسديد تم من خلال الانترنت باستخدام بيانات بطاقاتهم الائتمانية وأن المخالفات التي سددت لا تخصهم بل هي خاصة بأخرين لا يعرفونه.

وبالتحقيق مع الأشخاص الذين سددت مخالفاتهم، أوضحوا أنهم قاموا بالتسديد من خلال المتهم، لكن ليس بنفس قيمة المبالغ التي تم تسديدها بل بقيمة مخفضة استطاع الحصول عليها من بعض معارفه. فتم صدور أمر بالقبض على المتهم الذي استغل الفترة التي استغرقها المجني عليهم في البحث عن موطن الخطأ في عملية سحب الأموال من أرصدتهم ، ففادر الدولة، وتم محاكمته غيابياً والحكم عليه بالسجن سنة والابعاد عمن كل من هذه قضايا الخمسة التي تداولتها محكمة جنح أبو ظبي.

لم تنتهي القصة هنا، فقد كان على الجهات المعنية أن تبحث من يجب أن يتحمل الخسائر الحادثة من العملية، هل الأشخاص الذين الاحتيال عليهم وسحب أموالهم، أم الأشخاص الذين أوهمهم أنه يستطيع أن يدفع قيمة مخالفاتهم بعد تخفيضها، فتم الاتفاق أنه من الأكثر عدالة أن يتحمل الأشخاص الذي دفعوا مخالفاتهم الوزر المالي في القضية، لأنهم اتفقوا مع المتهم على الالتفاف على القانون، والبحث عن تخفيض قيمة المخالفات بعيداً عن الطرق القانونية المتبعة، كما أنهم دفعوا قيمة أقل من قيمة مخالفاتهم الحقيقية، وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على أن تعيد إدارة المرور المال إلى البنوك، واعتبار أن المخالفات لم تدفع، وتكون الأموال التي هرب بها المتهم هي أموال من توافقوا معه على الالتفاف على القانون طمعاً بخصم بسيط، ليحصدوا خسارة كبيرة. ورغم أن هذه الجهات وضعت المسؤولية الأكبر على أصحاب المخالفات في هذه القضايا، وذلك فقط لأن سلوكه كان فيه محاولة التفاف على القانون بدافع من الطمع، ولكن لا بد أن نسجل هنا أن الطرف الأخر من ضحايا هذه العملية ليسوا أقل مسؤولية مع كل رسائل التحذير التي أرسلت بها كل الجهات المعنية ابتداءً من البنك المركزي ووزارة الداخلية والشرطة والنيابة وصولاً إلى إدارات البنوك التي بحت وهي تناشد متعامليها عدم الرد على أي رسائل الكترونية أو نصية تطلب معلومات عن حساباتهم أو بطاقاتهم الائتمانية، وكان يكفي أن يقوم أي منهم بالاتصال بالبنك الذي يتبع له للتأكد من حقيقة الرسالة قبل الرد عليها، ليتجنب السقوط ضمن ضحايا عمليات النصب الالكترونية. وأخيراً نلفت قراءنا إلى أن السعيد من يتعظ بغيره والشقي من لا يتعظ سوى بنفسه.

جبروت امرأة

ألزمت طليقها بدفع نفقة تجاوزت ٨٨ ٪ من دخله الشهري ليكتشف أنها كانت متزوجة من آخر

لعل هذه القضية تعتبر بحق مثال واضح لاستغلال الوالدين المطلقين لأطفالهما في أذية كل منهما للأخر، أو اعتبارهم مورد رزق ووسيلة لاستنزاف الأب، حيث تحصل الأم بسبب حضانتها للأطفال شهرياً على ٣٨ ألف درهم من راتب طليقها وتترك له خمسة آلاف فقط من راتبه البالغ ٤٣ ألف درهم، وليس هذا كل شيء فهناك العشرات من أوامر القبض التي استخرجتها ضده في كل مرة تتأخر فيها عمله في تحويل راتبه. وأيضاً هذا ليس كل شيء.

جاءت هذه السيدة إلى الدولة مع زوجها الذي وهو عربي من نفس جنسيتها ويعمل في وظيفة مرموقة، ورغم أنها أنجبت منه طفل ثم طفلة، ولكنهما لم يستطيعا الاستمرار في حياتهما الزوجية، فتم الطلاق وحصلت الأم على حضانة الطفلين ، على أن يلتزم والدهما بتأمين مسكن لهما ويدفع أقساط المدارس ومصاريفهما الشخصية المختلفة. وحتى الآن كل هذا منطقي ولا غبار عليه، ولكن الغريب حقاً أن مصاريف الطفلين بلغت ٣٨ ألف درهم شهرياً وفق اللجنة الحسابية، التي عينتها المحكمة في حالة نادرة لاستعانة محكمة الأحوال الشخصية بالخبرة الحسابية. وبالطبع لم يكن حكم الحضانة يلزم الرجل بهذا المبلغ الذي يستهلك غالبية دخله ولا يبقي له ما يكفيه ليعيش حياة كريمة، ولكنه وصل إلى هذا الحد بكيد امرأة عرفت القانون وعرفت كيف تستغل كل نقطة أو تفسير للحكم يمكنها من الاستيلاء على مال طليقها.

في البداية طلبت السيدة إلزام طليقها بنفقتها الشخصية بالاضافة لنفقة أولادها كونها لاتعمل ومتفرغة لتربيتهم، فكان أن قدرت المحكمة بناء على مستوى دخل الأب أن يدفع عشرة آلاف درهم بما يضمن أن يعيش الطفلين في مستوى يناسب دخل والدهما الذي يبلغ ٤٣ ألف درهم شهرياً، إضافة إلى استئجار منزل مناسب ومصاريف الدراسة في مدرسة اختارتها الم من أرقى مدارس أبوظبي وبالطبع راتب الخادمة وفواتير الماء والكهرباء والغاز والانترنت، وفواتير هاتفها المتحرك وهاتف المنزل الذي كانت تستخدمه في مكالمات مطولة لأهلها وصديقاتها في بلدها. وحتى الآن لازال كل شيء تقريباً منطقي. ولكنها تقدمت أيضاً بطلب إلى المحكمة بإلزامه بتسديد أقساط سيارتها البالغ ثمنها أكثر من ٢٥٠ ألف درهم، كونه قد اشتراها لها قبل الطلاق وفي حال توقف عن تسديد أقساطها فسيتم الحجز عليها من قبل البنك وهي تحتاجها لنقل أطفاله المحضونين، فكان لها ما أرادت.

وفي كل إجازة صيفية كانت تتقدم بطلب للسماح لها باصطحاب ولديهما إلى بلدهم الأم لترى والديها، على أن تأخذ أبنائها معها ويلتزم والدهما بدفع نفقات الرحلة، فيسمح لهما والدهما بذلك رحمة بهما ويشتري تذاكر الطائرة ويعطيهما نفقات الرحلة، ثم يضطر إلى تسديد فواتير تأتي بها من بلدها تطالب بتسديدها ومنها على سبيل المثال لا الحصر فاتورة تأجير سيارة لاستخدامها خلال الاجازة والاقامة بإحدى المنتجعات السياحية الفخمة، بل إنها أحضرت في إحدى المرات فواتير شراء ملابس سباحة للأولاد وفي مرة أخرى ملابس سهرة لها!!

وبعد سنوات من هذا الاستنزاف عرف من بعض أهل بلده أنها متزوجة بآخر وتعيش معه في المنزل الذي يدفع هو إيجاره ونفقاته، بل إنها أنجبت منه طفل، وكان هذا طوق نجاة له خاصة أن طفليه قد بلغا سن الانتقال لحضانة الأب» ١١ و ١٣ سنة»، كما أنهما يعاملانه رغم كل ما يتحمله من أجلهما، بجفاء كبير عند كل لقاء رؤية، مما يدل أنها تقوم بعمل غسل دماغ للطفلين ليكرها والدهما. وهنا تقدمت المحامية للمحكمة بطلب الاستفسار من مستشفيات أبو ظبي حول قيامها بعملية توليد لطليقة موكلها، فجاء الرد إيجابياً كما أنها أقرت بذلك، ثم رفعت دعوى بتمديد مدة حضانتها للأطفال. وخلال سير الدعوى، وفي أحد لقاءات الأب مع ولديه، فوجئ بولده يسأله باستنكار « لماذا تمسك شقيقتي وتحتضنها بهذه الطريق؟» !!.

كان هذا السؤال بمثابة جرس انذار نبهه إلى مكيدة تعدها طليقته لكي تستمر بحضانة أطفاله واستنزافه عن طريقهما. فكان القرار الذي ندم على عدم اتخاذه من البداية. وقدم استقالته وعاد إلى بلده بعد أن أوكل لمحاميته متابعة دعوى اسقاط الحضانة.

المحكمة وبعد مغادرة الزوج الدولة وثبوت زواج الأم، طلبتها للحضور أمامها وتخييرها بين أن تعود إلى بلدها مع أطفالها ليعيشوا في نفس البلد الذي يعيش به والدهم، أو ان تبقى في الدولة وتعيد الأطفال ليقيموا مع والدهم. فامتنعت عن حضور جلسة التخيير أكثر من مرة، فكان أن حكمت المحكمة بإسقاط الحضانة عنها وإعادة الأطفال إلى أبيهم، ولكن بعد فوات الأوان فقد كانت المرأة غادرت إلى إحدى البلاد الأوروبية التي يحمل زوجها الجديد جنسيتها وأخذت الطفلين معها. ليبقى حكم اسقاط الحضانة على الورق فقط...

طالبت المستشفى بـ٢٠ مليون درهم تعويض

حلم الرشاقة دمر صحتها ومستقبلها الوظيفي فتخلى عنها خطيبها!

إذا حاولنا أن نضع عنواناً يكون الأكثر شمولاً لأسلوب حياة الناس وتفكيرهم، لكان على الأغلب هذا العنوان هو عدم الرضا وغياب القناعة بكل شيء بما في ذلك ذواتنا، لقد ارتفعت المعايير كافة حتى لم يبقى لنا فرصة، لطول استغراقنا بمحاولات بلوغها، أن نعرف ما نحن عليهم وإن كانت هذه المعايير حقاً أكثر قدرة على الوصول بنا إلى الرضا والسعادة.

نرى في الأفلام والمسلسلات الدرامية بل والأغاني أيضاً الفتيات والنساء فنزهد بنسائنا، وتكره الفتيات أنفسهن، رغم أنهن يعلمن يقيناً أن كل واحدة ممن تظهر على التلفاز تتعرض لتقنيات تزيين وإضاءة تظهرها بشكل يختلف جذرياً عن حقيقتها، ولكنهن لا يستطعن التوقف عن حلم التحول نحو ارتداء جسد وملامح تشبه أجمل ما في كل واحدة من أولئك.

ومن المعايير التي فرضها الإعلام علينا كانت الرشاقة تقف على أعلى الهرم، ونحن لا ننكر أضرار السمنة وسلبياتها، ولكن الحلم أصبح أن تأتي الجنيات ليلا فنستيقظ وقد تحقق الحلم، والجنيات هنا لسن فتيات حسان لهن أجنحة وفي أيديهن عصا لامعة تخرج نجوماً تتحقق عبرها الأمنيات، ولكن أصبحوا أشخاصاً يرتدون ثياباً وأقنعة خضراء وفي أيديهم المشارط والإبر والخيوط وأشياء أخرى تعبث في أجسادنا حتى لا نشبه أنفسنا.

وهي كانت واحدة من أولئك الفتيات، كانت فتاة في مقتبل العمر تعد نفسها ليوم عرسها، وتتخيل كل التفاصيل كما تحب وتشتهي، شيء واحد عكر حلمها، فكلما تخيلت فستان عرسها استيقظت على واقع أنها لن تكون العروس التي تحلم، فقد كانت تعاني من بعض السمنة، ولاشك أن ثوبها لن يكون جميلاً كما تتمنى، ولكن الوقت لا يكفي لعمل حمية أو رياضة، كما أنها تريد التخلي عن الكثير من الكيلوغرامات من جسمها، ولذلك قررت الخضوع لجراحة تصغير المعدة في إحدى المستشفيات الخاصة في أبوظبي.

وبعد إجراء الجراحة بدأت صحتها تتحسن وكان معدتها تؤلمها بشكل لا يطاق، وبعد تقصي الحالة تبين وجود ثقب في المعدة مما أدى إلى تسرب الأكل داخل الجسم ثم أعطيت مادة الباريوم لتشربها مما أدى إلى تدهور حالتها أكثر، الأمر الذي تعذر معه العلاج داخل الدولة فسافرت إلى إحدى الدول الأوروبية على حسابها الخاص، حيث دخلت في غيبوبة استمرت لأسبوعين، كما بقيت في العناية المركزة لمدة شهرين حتى تحسنت صحتها جزئياً وبشكل بجعلها تستغني عن الأجهزة في بقاء أجهزة جسمها الحيوية تعمل تلقائياً. وتبين أن عدم كفاءة خياطة الجرح مما أدى إلى حدوث ثقب بالمعدة، بالإضافة إلى وجود قيح تحت الكبد والتهابات مختلفة تسببت بإفراز قيح كريمي وعكر نتيجة استخدام الباريوم، مما انعكس أيضاً على الجهاز التنفسي وأدى إلى تركيب جهاز تنفس صناعي.

من جهة أخرى أدى تدهور صحتها المستمر بتقاعدها المبكر عن العمل والعديد من المشاكل النفسية نتيجة التشوهات الجمالية التي لحقت بشكل جسمها، إضافة إلى تراكم الديون عليها بسبب ارتفاع تكاليف إصلاح الخطأ الطبي الذي عانت من أثاره، وانهيار مشروع زواجها المستقبلي بعد أن تركها خطيبها بسبب الحالة الصحية والجمالية التي وصلت إليها. وباختصار خسرت كل شيء، ولم تجد سوى اللجوء إلى محكمة أبو ظبي المدنية لتطالب بتعويض عن الأذى المادي والنفسي والمعنوي الذي أصابها، وقدرته ب٢٠ مليون درهم، مطالبة بمحاكمة الطبيب والمستشفى لما قال أنه تقصير في رعايتها أودى بمستقبلها وكاد أن يودي بحياتها، وتحويل القضية للجنة طبية لفحص المستندات والتقارير الطبية الذي قدمتها ضمن أوراق القضية، والطلب من المحكمة إلزام المستشفى المدعى عليها بإحضارها كافة التحاليل والصور التي أجريت لها ووضعها بين يدي المحكم.

من جهتها المستشفى المدعى عليها نفت جملة ما قالته المدعية مؤكدة أنها قدمت لها الرعاية والعناية اللازمتين، وأن محدث لها ليس خطا طبي بل هو أثار جانبية للجراحة ترتبط بمناعة جسم المريضة وقدرة جسمها وطبيعته، وهو مما لا يمكن التنبؤ به طبياً، مطالبة برفض الدعوى وإلزام المدعية بالمصاريف.

القضية لم تنتهي فهي لا تتعلق بحالة واحدة سواء وصلت للقضاء أم لم تصل، ففي اللحظة التي تقرؤون فيها هذا المقال ستكون هناك عشرات من فتياتنا ونساؤنا يخضعن لمشارط الجراحين بحثاً عن وهم الجمال الكامل، ولن تختفي هذه الظاهرة إلا بمعجزة أن تصبح المرأة العربية قوية بذاتها معتزة بنفسها فلا تهدرها لأي مقابل.

وعدت بإعطائه ٢٠ ٪ من وديعة بـ ١١ مليون إن سدد رسوم كسرها ..

شاب يقع في شباك محتالة اصطادته بأنوثتها وطمعه على شبكة الانترنت

الانترنت مرة أخرى.. فكما حققت كافة القطاعات قفزة نوعية من خلال الدخول إلى هذا العالم، كذلك الجريمة استطاعت أن تستغل ماتقدمه الشبكة العنكبوتية من تسهيلات ليدخلوا كل البيوت والعقول من دون عناء كسر الأبواب، وهم يظنون أنهم بعيدين عن يد العدالة، ولحسن الحظ فإن ظنهم في الغالب يخيب.

في هذه القصة كان هناك شاب، ومثله كثيرين، يقضي وقت غير قصير من يومه أمام الانترنت، يبحث عن الصداقة والمشاعر من خلال علاقات مشروعة أو غير مشروعة، صديقات من جميع أنحاء العالم، يتحدث إليهن عن نفسه ليس كما هي بل كما يحب أن تكون، فهو يعيش في أبو ظبي، وهو ناجح ولديه أموال ومشاريع، وأحاديث لا صحة لها إلا في خياله، فتطمع الفتيات ويستطيع أن يحصل ولو عن بعد على العلاقة التي يريد. ولكن في بعض الأحيان يصح المثل القائل « تجي تصيده فيصيدك»، فقد وقع هو ليكون الفريسة السهلة بيد صائدة ماهرة.

عرفته على نفسها على أنها عربية تعيش في إحدى الدول الأوروبية، وهي ثرية وفاتنة، وإن لم تصدق فلتفتح الكاميرات، وإذ بالشاشة تعرض صورة امرأة ناضجة مكتملة الأنوثة، ترتدي ملابس نوم مثيرة وتتحدث بدلال ورقة ولكن ليس بابتذال، فهي ابنة عائلة وليست من بنات الهوى، ومع مرور أقل من شهر سقط الصياد الماهر في شباك الهوى وفقد السلطة على عقله، وتهاوت قدرته على تمييز الصدق من الكذب، فأصبحت مصدقة لديه لايشك بأي كلمة تقولها، ولأنه شاب بسيط الخبرة فقد صدق انها تبادله الحب.

وبعد فترة من الأحاديث المتبادلة فوجئ بها وقد تغيرت واكتسى وجهها وصوتها بحزن واضح، ولما سألها عن سبب حزنها لم تجب، وعندما ألح عليها بالسؤال، أخبرته أنها تتعرض لضائقة مالية، ولديها ١١ مليون دولار أودعتها في إحدى المؤسسات المالية الكبرى، لا تستطيع الحصول عليها لأنها لا تملك قيمة الرسوم المالية المتوجبة عليها مقابل كسر الوديعة. وطلبت منه تسديد قيمة الرسوم البالغة ٥٧٣٠ دولار أمريكي، على أن يحصل مقابل ذلك على ٢٠٪ من قيمة الوديعة عند حصولها عليها. وأرسلت له عن طريق البريد الالكتروني عدد من المستندات المزورة التي تثبت صحة ادعائها.

ومع أنه في الحقيقة لا يملك المبلغ بالكامل، إلا أنه لا يستطيع أن يقول لها ذلك عن مبلغ يفترض أنه لا يذكر بالنسبة لما حدثها عنه من ثراءه، ولم يجد بداً من الموافقة على اعطاءها المبلغ، فطلبت منه أن يسلم المبلغ لأحد الدبلوماسيين في الدولة قالت أنه صديق لأسرتها وأنه طبيب أيضاً، وأعطته رقمه ليتواصل معه ويسلمه المبلغ. وبالفعل اتصل به وتواعدا على اللقاء في دبي حيث أعطاه المبلغ الذي كان كل مايملك بالإضافة إلى بعض مما استدانه.

ولأنه كان صيداً رائعاً، أرسل المبلغ دون أن يطلب أية ضمانات، لم يكن من الممكن أن تتركه مقابل ذلك المبلغ البسيط، ومادام يمكنه الاستغناء عن ذلك المبلغ بهذه البساطة فلا بد أنه يملك الكثير. فأخبرته أنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من الأموال، وأن المؤسسة المالية التي تودع فيها أموالها طالبتها بتسديد ٢٦ ألف دولار ضرائب المبلغ. وهنا أدرك أنه تعرض لعملية نصب، فوعدها بتسديد المبلغ المطلوب، ثم ذهب إلى الشرطة وأبلغ عن الواقعة، وتم عمل كمين للرجل الذي إدعى أنه دبلوماسي خلال حضوره إلى أبو ظبي لاستلام المبلغ المتفق عليه.

وأسفرت تحقيقات نيابة الأموال في أبو ظبي، أن الرجل الذي قبض عليه مقيم في الدولة بشكل غير شرعي وهو ليس بطبيب ولا دبلوماسي، بل هو فرد في تشكيل عصابي موجود داخل وخارج الدولة، حيث يقوم أفرادها المتواجدين خارج الدولة باصطياد الضحايا عن طريق الانترنت، ويكون دور الرجل المقبوض عليه هو استلام الأموال حتى لايستطيع الضحية التعرف على مكان تواجد باقي أعضاء الشبكة. وبناء على ذلك تم تحويل المتهم لمحكمة الجنايات بتهمة النصب والاحتيال والاستيلاء على أموال الغير وارتكاب إحدى الجرائم الالكترونية، كما تم تحويل السيدة المجهولة للمحاكمة غيابياً.

ولكن أليس من الغريب أن يصدق أحد أن شخصاً لديه ١١ مليون دولار يدفع ٢٠٪ منها مقابل ستة آلاف فقط؟ ألم يكن من الأجدى له أن يعقد اتفاقية مع الجهة التي يضع لديها أمواله لاستقطاع المبالغ التي تطلبها من المبلغ؟

أم أن الطمع وضع على القلوب أغلاقها؟!

جميـع الحقوق محفوظـة لدائـرة القضـاء في أبوظبـي
© 2013

800 2353 (ADJD) www.adjd.gov.ae